الجمـــــهورية الجـزائـــرية الديمـــقراطية الشعبـــية
وزارة التعـــليم العـــالي والبحـث العلمـي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم: العلوم الاقتصادية

مـذكرة مـاستر

عنوان المذكرة:

التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية وتأثيره على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطالبة

فاخت زينب

تحت إشراف

د . سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ مساعد- أ-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
سلامة وفاء	أستاذة محاضرة -أ-	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
أوضايفية حدة	أستاذة محاضرة -أ-	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

السنة الجامعية:2019/2018

الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي سندي وملجئ في أفراحي وأحزاني

إلى أساتذتي الكرام أتمنى لهم المزيد من العطاء والتوفيق

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى زملائي وزميلاتي الطلبة

إلى كل من علمني حرفا

اهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

شكر

. اشكر الله تعالى الذي كان لي سندا وعونا في مشواري الدراسي ومنحني القوة والإرادة لإتمامه

ثم أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة سلامة وفاء على ما قدمته من علم وعلى ما بذلته من جهد التي لم تبخلني بنصائحها وتوجيهاتها القيمة كما اشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن اشكر كل من ساعدني على إتمام هده المذكرة من قريب أو بعيد و اسأل الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآثار التي أنتجها التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، المرتكز على إنشاء منطقة التبادل الحر من الطرفين.

ومن خلال دراستنا لمختلف مراحل التفكيك الجمركي وتأثيراته على مختلف القطاعات الاقتصادية، توصلنا إلى أن الآثار السلبية للتفكيك الجمركي أكبر بكثير من الآثار الايجابية، خاصة على مستوى الخسائر الجمركية والعجز المسجل في الميزان التجاري، وكذا ضعف القدرة التنافسية لمؤسساتنا الاقتصادية مقارنة بنظيرتها الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروجزائرية، الاقتصاد الجزائري، التفكيك الجمركي، منطقة التبادل الحر.

Résumée:

Le but de cette étude est d'identifier les effets du désassemblage des douanes dans le cadre du partenariat Euro-algérienne sur l'économie algérienne, qui est basé sur la création d'une zone de libre-échange des deux parties.

Par notre étude des différentes phases du dédouanement et de ses effets sur différents secteurs économiques, nous avons conclu que les effets négatifs du dédouanement sont beaucoup plus élevés que les effets positifs, surtout au niveau des pertes et déficits douaniers enregistrés dans la balance commerciale, ainsi que la faible compétitivité des institutions économiques par rapport à leurs homologues européennes.

Mots Clé: Partenariat Euro-algérienne, l'économie algérienne, désassemblage des douanes, zone de libre-échange.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	–
كلمة شكر وتقدير	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة عامة	ا–ت
الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية	–
تمهيد الفصل الأول	05
المبحث الأول :التفكيك الجمركي ،منطقة التبادل الحر	06
أولا:تعريف التفكيك الجمركي	06
ثانيا:أنواع التفكيك الجمركي	06
ثالثا:آثار التفكيك الجمركي	06
المطلب الثاني :منطقة التبادل الحر أهدافها،وأسسها	06
أولا:تعريف منطقة التبادل الحر	08
ثانيا:أهداف منطقة التبادل الحر	08
ثالثا:أسس وقواعد منطقة التبادل الحر	08
المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري	10
المطلب الأول:طبيعة وخصائص الاقتصاد الجزائري	10
أولا:طبيعة الاقتصاد الجزائري	10
ثانيا:خصائص الاقتصاد الجزائري	10
المطلب الثاني:تعريف الشراكة الاوروجزائرية ،أهميتها ،وأهدافها	11
أولا :تعريف الشراكة الاوروجزائرية	11
ثانيا:أهمية الشراكة الاروجزائرية وأهدافها	11
ثالثا:مضمون الشراكة الاوروجزائرية	13
المطلب الثالث:إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	14

أولا :مبادئ منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية	14
ثانيا:مميزات منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية	14

ثالثا:مراحل التفكيك التعريفي في منطقة التبادل الحر	15
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	20
المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة	20
المطلب الثاني القيمة المضافة	20
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني:أثارالتفكيك الجمركي على الاقتصاد الجزائري في اطار الشراكة الاوروجزائرية	23
مقدمة الفصل الثاني	23
المبحث الأول:أثار التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية	24
المطلب الأول :أثار التفكيك الجمركي على الواردات	24
المطلب الثاني:أثار التفكيك الجمركي على الصادرات	25
المطلب الثالث:أثار التفكيك الجمركي على الميزان التجاري	28
المبحث الثاني:أثارالتفكيك الجمركي على قطاعات الإنتاج والإيرادات العامة	32
المطلب الأول :أثار التفكيك الجمركي على قطاعي الصناعي والزراعي	32
أولا :الآثار المترتبة على القطاع الصناعي	33
ثانيا:الآثار المترتبة على القطاع الزراعي	34
المطلب الثاني :الآثار المترتبة على العمالة	35
المطلب الثالث:الآثار المترتبة على الإيرادات العامة	37
المبحث الثالث:مستجدات الشراكة الاوروجزائرية	38
المطلب الأول:مستجدات الشراكة الاوروجزائرية	38
المطلب الثاني :الإجراءات المرافقة لنجاح الشراكة الاوروجزائرية	39
خلاصة الفصل الثاني	45
الخاتمة العامة	47
قائمة المراجع	51

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
1-1	المخطط الجديد لتفكيك التعريفي «المستوى 1من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية.	17
2-1	المخطط الجديد لتفكيك التعريفي «المستوى 2 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية"	17
3-1	المخطط الجديد لتفكيك التعريفي «المستوى 1 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية.	18
4-1	المخطط الجديد لتفكيك التعريفي "المستوى 2 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية.	19
5-2	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية 2015 من الاتجاه الأوربي خلال الفترة.	24
6-2	الهيكل السلعي للمنتجات المصدرة خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي.	25
7-2	صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2002 . 2016.	27
8-2	تطور الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الاووربي خلال فترة " 2005 2015.".	29
9-2	الأهمية النسبية للاتحاد الأوربي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة "2001 2017".	30
10-2	قيمة الإيرادات العامة من "2001 . 2017".	37

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
2-1	صادرات الجزائر خارج المحروقات "2006 ـ 2016.	26
2-2	الأهمية النسبية للاتحاد الأوربي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة "2005 ـ 2015.	31
2-3	أهداف برنامج التأهيل.	41

مقدمة عامة :

إن الاتحاد الأوربي يسعى باعتباره كيانا واحد الإقامة علاقات التعاون والشراكة وصولا إلى منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطة وقد جاء مؤتمر برشلونة الذي عقد في : 28/27 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطة.

وقد سعى الاتحاد الأوربي ،إلى أقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي ،ولهذا فقد ابرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب المتوسط ،قبل أن تقوم بإطلاق مشروع الشراكة الذي يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية والتي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة الذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الاتحاد ودول الجنوب المتوسطية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة .

إن هذا الاتفاق يهدف خاصة إلى إقامة منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية 2017 إلى أن بناء منطقة التبادل الحر يستوجب إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية للسلع المستوردة ،بطريقة تدريجية عن طريق تفكيك تعريفة الجمركية التي تعيق المبادلات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين، في الدول أو العامل الخارجي .

والتعريفة الجمركية ليست أداة ضريبية فحسب ،بل أيضا أداة بالغة الأهمية للسياسات الاقتصادية وهي أداة متطورة لمواكبة الاقتصادية والتحولات ،الاجتماعية والتقدم التكنولوجي حيث يختلف أنواع تعريفات جمركية باختلاف أهدافها .

حيث وقع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبيتمبر 2005 حيث نصت في الجانب الاقتصادي على إنشاء منطقة التبادل الحر في 2017 وتم تمديدها الى غاية 2020 لأن الوصول إلى منطقة التبادل الحر يتطلب رزنامة تفكيك جمركي على الواردات من المنتجات الصناعية بإضافة الى التحرير الجزئي التدريجي للمبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية بأنواعها المختلفة .

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذه المذكرة والتي يمكن صياغتها في سؤال رئيسي على النحو التالي :

ما أثر تفكيك التعريفة الجمركية على الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاوروجزائرية ؟

من اجل تجديد معالجة إشكالية الدراسة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية .

. ما هو مضمون الشراكة الاوروجزائرية ؟

. ما هي طبيعة التفكيك الجمركي في إطار الشراكة ؟

. ما هو أثر التفكيك الجمركي على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات :

من المتوقع أن تؤدي تفكيك التعريفة الجمركية في إطار الشراكة الاورجزائرية الى عدة أثار على الاقتصاد الجزائري ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

. يؤدي اتفاقية الشراكة إلى زيادة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي .

. تؤدي اتفاقية الشراكة إلى تعزيز التبعيةالاقتصادية للجزائر من خلال الزيادة في عجز الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوربي.

. اتفاقية منطقة التبادل الحر،استفاد منها الاتحاد الأوربي بأكثر مماستفادت منها الجزائر مما يتطلب مراجعة بنودها.

. أدى تفكيك التعريفة الجمركية في إطار الشراكة إلى تزايد الواردات الجزائرية للاتحاد الأوربي.

أسباب اختيار موضوع البحث :

هناك عدة مبررات دفعتنا لدراسة هذا الموضوع أهمها :

. كون الموضوع ضمن الاختصاص.

. الجدل المتواصل حول الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

. الميل لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية والرغبة الشخصية في التعرف أكثر على موضوع الشراكة الاوروجزائرية.

. محاولة التعرف على أهمية الشراكة الاورجزائرية وأهدافها.

أهداف البحث :

. يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف:

. محاولة إبراز اثر تفكيك التعريفة الجمركية على الاقتصاد الجزائري.

أبراز مضمون وأهداف التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

اهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لمعالجة التفكيك الجمركي في أطار الشراكة الاوروجزائرية ومحاولة تسليط الضوء على انعكاسات التفكيك الجمركي في إطار الشراكة على اقتصاد الجزائرى.

حدود البحث :

1 . الحدود الموضوعية : تتمثل في متغيرات الدراسة في التفكيك التعريفي كمتغير مستقل والشراكة الاوروجزائرية و الاقتصاد الوطني كمتغير تابع .

2. الحدود المكانية : تم التركيز على متغيري الدراسة في إطار العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خاصة وان اتفاقيات التفكيك الجمركي وعلاقتها بالشراكة الاوروجزائرية تربط بين دول ومجموعة إقليمية " المغرب العربي ، الدول العربية "

منهج البحث :

قصد معالجة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ،لان دراسة الموضوع نظرية من خلال تطرقنا لمختلف مفاهيم الشراكة الاوروجزائرية وتفكيك الجمركي.

كما أن طبيعة الموضوع ألزمتنا بإتباع أسلوب تطبيقي يعتمد على إحصائيات، حيث تم وصف تحليل مختلف جوانب اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بالشكل عام وخاصة ما تعلق منها بإقامة منطقة للتبادل الحر ، نظرا لعلاقتها المباشرة بتفكيك التعريفي.

صعوبات البحث :

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد البحث في :

. تشعب الموضوع بالإضافة إلى قلة المراجع وخاصة الكتب وبالتحديد الكتب الخاصة بالشراكة الاروجزائرية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري.

. اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى آخر ، ومن جهة أخرى مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض في البيانات المتعلقة بالموضوع .

هيكل البحث :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية ، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى أثار التفكيك الجمركي على الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاوروجزائرية مع ذكر مستجدات الشراكة وشروط نجاحها .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد الفصل الأول:

إن إنشاء منطقة التبادل الحر ، يستوجب إلغاء الضرائب والرسوم والجمركية للسلع المستوردة ،بطريقة تدريجية عن طريق عملية التفكيك الجمركي ،الذي جاء في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ،الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، حيث وقع اتفاق الشراكة في 22 أفريل 2002 ،كما أن مواد وبنود اتفاقية الشراكة جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرفقة بوسائل وآليات عملية، لتجسيدها بصورة فعليا ميدانيا ، حيث أن المحيط الاقتصادي الذي تفرضه اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، بدعم وتأهيل الاقتصاد الوطني تعتبر حتمية لتحقيق العديد من الأهداف ،وذلك لتحقيق ميزة تنافسية في اقتصاد الجزائر.

المبحث الأول :التفكيك الجمركي ومنطقة التبادل الحر الاوروجزائرية .

المطلب الأول : تعريف التفكيك الجمركي أنواعه وأثاره

تعريف التفكيك الجمركي :يقصد بالتفكيك التعريفي حسب أحكام الاتفاق ،الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي لضرائب والرسوم الجمركية المنتجات ،التي تكون منشؤها المجموعة الأوروبية ،عند استيرادها في الجزائر طبقا للاتفاق الشراكة، على مدى فترة زمنية محددة 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيز التنفيذ[1].

كما يعرف أيضا ،انه الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية ،على المنتجات التي يكون منشؤها دول الاتحاد الأوربي ، عند دخولها الإقليم الجمركي الجزائري ،طبقا لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر بـ 12سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تم تمديدها إلى 15 سنة بعد مراجعة بنود الاتفاقية سنة 2010 .[2]

ومن هنا نستنتج،أن التفكيك الجمركي هو الإلغاء الفوري أو التدريجي لضرائب والرسوم الجمركية ،على المنتجات والخدمات المصدرة أو المستوردة .

ثانيا : أنواع التفكيك التعريفي

التفكيك التعريفي : يتم إلغاء الرسوم والضرائب على السلع المستوردة بشكل كامل ،من البداية وهو يتطلب استعدادات كبيرة على المستوى الكلي ("الموازنة العامة)"لتدبير الموارد المالية التي تعوض النقص الفجائي في الإيرادات أو على المستوى الجزئي ،للمؤسسات الاقتصادية لمواجهة صدمة منافسة سلع المستوردة ، حيث ستكون أسعارها منخفضة بفعل غياب الرسوم الجمركية[3].

التفكيك التدريجي : يهدف إلى أعطاء الوقت اللازم للبضاعة الوطنية للحماية الكافية ،حتى تستطيع التكيف مع المنافسة الخارجية ،من جهة ومن جهة أخرى منح الوقت الكافي للسلطات العمومية لتعويض النقص والتراجع في قيمة المداخيل الجبائية الجمركية ،الناتجة عن التفكيك التدريجي[4].

1–ايراين نوال ،التعريفة الجمركية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ،أطروحة دكتورة في القانون العام كلية الحقوق ، جامعة الجزائر بن عكنون،2015/2014 ص 200 .

2–قشرو فتيحة ،تقييم آثار التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الاوورجزائرية عن الإيرادات العامة للدولة،خلال 2005 ـ 2015 مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،العدد 6 جامعة لونيس علي بليدة 20، ص 77.

3. أحمد حليتم خير الدين، تفكيك التعريفة الجمركية في المبادلات التجارية في إطار الشراكة الاورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، من2014 /2015 مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضربسكرة2016،/2017 ص 19.

4 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2005ـ/2006 ص 212.

ثالثا : آثار تفكيك التعريفة الجمركية

أ . الآثار على الإيرادات الضريبية:

يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم والحقوق الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة للدولة أو عدم تنامي الإيرادات للتمويل النفقات العامة مما يتطلب فرض ضرائب ورسوم محددة على الأفراد والمشروعات وهو ما يمكن له أثار سلبية على القدرة الشرائية للأفراد كما تكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض إرباحها الشيء الذي ينعكس سلبا على الضرائب المحصلة من طرف الدولة [1].

في البلدان النامية التي تعتبر فيها المداخيل الجبائية والجمركية موردا هاما من موارد الميزانية العامة للدولة فأي تخفيض للحقوق والرسوم الجمركية ستؤدي إلى تقليص الإيرادات العامة مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهو ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يفرض على الدولة البحث على موارد جبائية وغير جبائية أخرى لتعويض النقص الذي سيخلفه تطبيق تفكيك الجمركية في مجال التجارة الخارجية [2].

ب : الآثار على النمو الاقتصادي : رغم أن التفكيك المتبادل للتعريفة الجمركية يتيح الفرصة للدخول إلى الأسواق الأجنبية لكنه في الحقيقة لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الصادرات، كما أن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية بعد التفكيك التعريفي لا يؤدي إلى تلقي المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة ألية ما لم تتوفر عوامل إضافية ، أهمها إتباع سياسات رفع كفاءتها ،وتنافسية المؤسسات الاقتصادية ،والمنتجين المحليين ،وتطوير مؤشرات الاقتصاد الكلي ،و زيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية وهو ما يجعلنا نقول أن التفكيك الجمركي لوحده لا يكفي لإحداث النمو الاقتصادي ،ما لم ترافقه إستراتيجية واضحة وجهود متواصلة لتهيئة الاقتصاد المحلي ،للآثار السلبية التي تأتي مع تفكيك الجمركي، وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الحماية [3].

ج :الآثار على البضاعات المحلية : بالنسبة للدول النامية التي تمثل فيها الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على الواردات الوسيلة الأساسية لحماية المنتجات المحلية ،من منافسة منتجات الدول المتقدمة عالية الجودة ومنخفضة الأسعار ، ورغم أن الدولة قد تلجأ للحماية غير المباشرة لاقتصادها من خلال الإعانات التي تقدمها لمنتجيها المحلية إلا أن الاتفاقيات الدولية تضع قيودا على هذه الإعانات، إضافة إلى أنها تحمل الدول

1- سليمان ناصر ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة لحالة الجزائر ،مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة ،2002،ص85.

2 -عبد العظيم حمدي ، الجات والتحديات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1996 ،ص43.

3 . مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية لدراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005/ 2006 ،ص 267.

النامية أعباء مالية كبيرة ،مما يجعل الاستمرار في تعويض الحماية التعريفية بالإعانات المالية شيئا مكلفا وغير ممكن في الأمد البعيد[1].

د: أثار على التثبيت الجمركي : يعتبر احد ركائز الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والجبائية ، وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة ، ويعني التثبيت الجمركي إلتزام الدولة العضو في الاتفاقية أو التكتل الاقتصادي بعد زيادة الرسوم الجمركية عن حدود معينة ولفترة معينة قد تكون ثلاث سنوات أو أكثر حتى يمكن للدولة رسم سياسة تجارية واضحة ، ولا تخلق حواجز جمركية تعيق حركة التجارة ،لدى عند إقرار عملية التثبيت الجمركي ،لا يمكن تعديل الرسوم إلا بالتشاور مع بقية الأعضاء [2].

المطلب الثاني : منطقة التبادل الحر أهدافها وأسسها

أولا : تعريف منطقة التبادل الحر: تمثل منطقة التبادل الحر ابسط أشكال التكامل الاقتصادي يتم بموجبها عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول قصد إلغاء القروض المفروضة على التجارة فيما بينها دون أن تكون مصحوبة بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية التي تعيق حرية تحرك السلع والخدمات من الدول خارج المنطقة بل تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها بما يتلاءم مع مصلحتها الخاصة في مواجهة بقية دول العالم الخارجي [3].

وتعرف بأنها المنطقة التي تجمع بين مجموعة من الدول سواء في شكل ثنائي أو متعدد يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية فيما بينها في شكل اتفاقية كما يتم من خلالها إلغاء كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على حرية التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول العالم الخارجي بهدف تحقيق منافع اقتصادية [4].

ومن هدا نستنتج أن منطقة التبادل الحر هي إقليمين،أو عدة أقاليم جمركية ، يتم فيما بينها إلغاء الحقوق الجمركية والتدابير التجارية ،التقليدية ،على المبادلات التجارية.

ثالثا: أهداف منطقة التبادل الحر

تهدف منطقة التبادل الحر على المستوى الداخلي إلى دفع عجلة التنمية داخل المنطقة ،عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات ،داخلها بلا قيود ،وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لعناصر الإنتاج ،بأرخص الأسعار ، وابسط الشروط.

. تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة .

1-محمد دحماني ،الأثر المالي لتفكيك التعريفة الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة ماجستير ،فرع نقود ومالية قسم علوم التسيير كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005/ 2006 ص94.

2-سمير اللقماني ،المنظمة العالمية للتجارة أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2004،ص73.

3-صلاح زين الدين ،اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ،الإسكندرية الطبعة الأولى، 2000 ص86.

4-زهية بوديار، أفاق منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ،جامعة تبسة ،2004/2003ص32.

. إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ،وكدا الحواجز على التجارة الخارجية .

ـ تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة والنوعية ،بإضافة إلى احترام القواعد الصحية، وكذا قواعد حماية البيئة.

ـ منع التمييز والتفريق، مابين الدول فيما يخص المبادلات التجارية ،سواء تلك التي يتم ا لاستيراد منها أو التي يتم التصدير إليها ،وتسمى هذه القاعدة بالدولة الأولى بالرعايا[1].

ثانيا : أسس وقواعد منطقة التبادل الحر

نلخصها في النقاط التالية :

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة .
- تبني مبادئ اقتصاد السوق ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر .
- تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا .
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي من خلال :

- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي .
- تشجيع الأطراف المشاركة ،على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة في مجال تحديث النسيج الصناعي .[2]

1- زايد مراد ،مرجع سبق ذكره ،ص198 .

2. ايت حمو مروان ،أثار إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر، سنة 2009 /2010 ص ص 195-196.

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : طبيعة وخصائص الاقتصاد الجزائري

أولا : الاقتصاد الجزائري ريعي مصدره الأساسي المحروقات ، مما نتج عنه تخلف في بيئة الاقتصاد الجزائري وهذا التخلف في البيئة راجع إلى السوق الموازية 20%و25%من الإنتاج الداخلي الخام ،والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري ، مما يعني ضعف جاذبية الاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر ،إلى جانب إمكانية إخفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية بموجب تصحيح الاختلالا ت المسجلة، وتشجيع الشفافية، وعصرنه الهياكل والمنشآت ، فتحرير الاقتصاد فهذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات وتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري.

فالجزائر مطالبة بالتكتل إقليميا ،سواء في إطار اتحاد المغرب العربي، أو السوق العربية المشتركة ،قصد تكوين قوة توازن اقتصادي ،سياسي مستقبلا فالنموذج الأوربي خير مثال على التكتل الاقتصادي .

عرف الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تغيرات عدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القدرات والأنظمة ،وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض الوطني ،بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبر للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة [1].

ثانيا :خصائص الاقتصاد الجزائري

1. اقتصاد المديونية : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا أو مشروطية تأثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة وكما هو معلوم المديونية الخارجية للجزائر يعود تاريخها إلى ما بعد الاستقلال , نظرا لضعف الموارد المالية لجأت الجزائر للاستدانة والبحث عن تمويل خارجي , وزادت حدتها خلال فترة السبعينات التي شهدت وتيرة تصنيع مكثفة إلى أن مرحلة 1985 شهدت المديونية تطورا خطيرا حيث انتقلت من 17 مليار دولار عام 1985الى 26 مليار دولار عام 1986 يرجع سبب ذلك التراجع إلى المداخيل الخارجية بأكثر من 56 مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986 [2].

2 . اقتصاد ريعي :يقوم على استراتيجية ثروة البترولية والغازية على حساب إستراتيجية التصنيع المتناهي لهده الثروة ،جعلت الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية ، المختلفة في الأسواق الدولية وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات التريع الداخلي وأثاره السلبية ،فالمحروقات تساهم بنسبة 35 % من الناتج الداخلي الخام وتشكل نسبة 64 % من الإيرادات العامة للدولة و 98,21% من إجمالي الصادرات[3].

---

1 ـ احمد قاسوس ،الاقتصاد الجزائري ،بمنتديات الثانوية باللغة العربية ،10 ـ 12-2008 ص 2.

2 . بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر إلى المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى، القيم والأفاق، مذكرة ماجستير، في المالية الدولية، جامعة تلمسان 2011/2010 ص153-154.

3 سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ،دار الخلدونية لنشر والتوزيع، القبة، 2008 ص64.

3 . اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد : أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجيهها ، هذا الوضع اضعف المؤسسة وزعزع عنصر الثقة فيها[1].

المطلب الثاني : تعريف الشراكة الاوروجزائرية أهميتها وأهدافها

أولا : تعريف الشراكة الاوروجزائرية

الشراكة الاوروجزائرية :هي نهج أوربي ،للتعاون ،يهدف من خلاله الطرفان الجزائر والاتحاد الأوروبي ،إلى تحقيق مستوى معين من التعاون في مجال الاقتصادي ، والاجتماعي ،والثقافي والتكنولوجي [2].

أو هو اتفاق والالتزام الوطني مع الاتحاد الأوروبي بين خيار الانفتاح الاقتصادي والعمل بمقتضى نصوص منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية ،وهذا ما يتطلب القيام بإنجاز عدة محاور أساسية ،قبل انتهاء الآجال المحددة (أفاق 2017)[3].

ومن هنا نستنتج أن الشراكة :هي تعاون اقتصادي ، و مالي ،وترقية الاستثمارات ،والقيام بنصح جميع الاختلالات الهيكلية والبنيوية ،بالإضافة إلى إجراءات المصاحبة ،وخاصة منها ما يتعلق بتأهيل المؤسسات الاقتصادية ،وكذا التفكيك الجمركي ومن تم فتح وتوسيع الكلي للسوق الجزائرية أمام منتجات الاتحاد الأوربي .

ثانيا : أهمية الشراكة الاوروجزائرية

يمكن أن تبرز أهمية الشراكة الاوروجزائرية في النقاط التالية :

أ . من وجهة نظر المجموعة الأوربية :

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بسطت نفوذها في الشرق الأول.
- توسيع نطاق سوق منتجاتها لاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

1-خالدي خديجة ،آثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،عدد2،جامعة تلمسان،ص88.

2-كرميش أمال، فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ،مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة عنابة 3،ص28.

3- بورغدة حسين وقصاص الطيب، الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائري ،جامعة فرحات عباس ،سطيف على الموقع:http:// wwww.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع: 20/مارس/2019. 10:30ص456.

التحكم والحد من الهجرة السرية (غير شرعية)القادمة من الجنوب البحر المتوسط والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية[1].

ب . من وجهة نظر الجزائر:

- تحسين مستوى اليد العاملة .
- أعادة توزيع القطاعي للعمل ونوعيته ،وإنتاجيته والرفع في حجم العمالة في الدول النامية .
- التحويل التكنولوجي إلى الجزائر ، مما يمكنها من التحكم في تكنولوجيا ،وزيادة تنافسية منتجاتها ،على مستوى الأسواق الخارجية حتى وان كان ذلك يعطي بعدة مشاكل من بينها:
- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون اغلب الدول الصاعدة لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية .
- تكلفة التحويل التكنولوجي الناتجة عن التفوق العالمي للدول الصناعية مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها.
- رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة لكون الشراكة عبارة استثمار أجنبي مباشر [2] .

ثالثا: أهداف الشراكة الاروجزائرية

الأهداف الأساسية للاتفاقية الشراكة :

- تشجيع و تسهيل التبادلات البشرية ،لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة المالية[3].
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة[4].
- مواجهة المنافسة الأمريكية والبيانية من خلال السيطرة على الأسواق المتوسطية التي تتصف اقتصاديتها بالميزة الاستهلاكية[5] .
- توفير إطارات ملائم للحوار السياسي بما يساعد على توثيق العلاقات بين الطرفين.

---

1. غراب رزيقة وسرجار نادية ،محتوى الشراكة الاوروجزائرية الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف ،13 و14نوفمبر 2006 ،ص 89.

2. تشام فاروق ،أهمية الشراكة العربية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ،جامعة فرحات عباس الجزائر 8 و9 ماي2004 ص5.

3- رماش هاجر،اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة-2- 2013/2012 ،ص158.

4- مراد خروبي ، الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر و مصر ،أطروحة دكتوراه ،في العوم الإقتصادية ،تخصص نقود ومالية 2015/2014 ،ص191.

5-موالدي سليم، الشراكة الأورومتوسطية و آثرها على الإقتصاد الجزائري ،الملتقى الوطني الأول،حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم13 و20ماي ،ص114.

- إنشاء منطقة للسلام والاستقرار على أساس المبادئ الأساسية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والديمقراطية [1].

رابعا :مضمون الشراكة:

- إن م جالات التعاون المشترك ، بين الجزائر والاتحاد الأوربي ، التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة وشملت الجوانب السياسية ،والاقتصادية،والاجتماعية ،لكن التركيز على ضرورة دعم الجانب الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة ويتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري [2].

ويتضمن أتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بما يلي :

- تطوير المبادلات التجارية للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال[3].
- إقامة منطقة تجارة بين الاتحاد الأوربي ،والدول العربية خلال فترة زمنية محددة ، تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات ،بين الأطراف المتعاقدة وتخ تلف القدرة الزمنية المتفق عليها لاستكمل منطقة التجارة الحرة كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية وفترات السماح المقررة من دول العربية إلى أخرى حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية " [4].
- إقامة تعاون اقتصادي بين طرفين في مختلف المجالات التي من شانها دعم التنمية في الجزائر وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من قبل البنك الأوربي للاستثمار [5] .
- التعاون في مجال القضاء، والعدالة، ومحاربة تبييض الأموال ،والرشوة.
- التعاون في مجال الوقاية ،وتنظيم الهجرة، ومراقبة الهجرة الغير شرعية وإعادة الإدماج[6].

1- بوهزة محمد وبن سديرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الاتفاق الشراكة الأوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص ص288-289.

2-عبد الله ياسين ،تفعيل الشراكة الإوروجزائرية كإستراتيجية لتجسيد انفتاح التجاري مقارنة وصفية تحليلية ،مجلة البشائر الإقتصادية العدد الثالث 1مارس2017 تندوف الجزائر،ص 52.

3-علي لزعر و آخرون، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتسطية ،أبحاث اقتصادية و ادارية العدد5،جوان 2009 جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العوم الإقتصادية ،ص32.

4-مهملي الوزناجي، الأثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة تبادل الجزائر الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 13و14 نوفمبر 2006 ،ص 697.

5- نادية بلورغي، تدعيات أزمة منطقة البور على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية في اقتصاد الدولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 ،ص194.

6- ليليان منصور، الجدور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية ،على الموقع https www.asgp. cerist :dz/ ,تاريخ اطلاع 29 جانفي 2019 على 21:40 جامعة خنشلة 2012. 2011 ،ص 76. 77.

•أما فيما يتعلق بحقوق التأسيس ،والإنشاء وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء، أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر وتحرير الخدمات [1].

• كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم دو اثر مكافئ على الصادرات والواردات بين الجماعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق [2].

المطلب 3 : إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أولا : مبادئ التي تقوم عليها منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية :

. مبدأ المعاملة بالمثل : بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقية التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوربي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه ،بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك ، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة وسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات وفق مبدأ المعاملة بالمثل .

. مبدأ التدرج : بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين طرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنما يتم تنفيذ ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة [3].

. مبدأ المرونة والتكيف : سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير جدول أو رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة ،والسماح لها بإحداث تعديلات فيها خلال الفترة الانتقالية في حال حدوث ظروف استثنائية تتعلق بإحداث ضرر على احد القطاعات[4] .

ثانيا :مميزات منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية

تتميز منطقة التبادل الحر بعدة خصائص أهمها:

- هي منطقة التبادل الحر بين بلد واحد من جهة ومجموعة من البلدان من جهة أخرى .
- هي منقطة التبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة[5].

1–نصراوي دنيا زاد، وآخرون مساهمة النظام المحاسبي و المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الاوروجزائرية ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد الثالث ،العدد الأول ،جوان 2018 جامعة الشهيد نجمة لخضر الوادي ، الجزائر، ص257.

2–زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول جامعة الجزائر ،ص 56.

3– ملوك عثمان و بلال بوجمعة ،مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزرائية حيز التنفيذ في تنمية المبلدلات التجارية البيئية خلال الفترة 2005–2014، موقع الكتروني ،http:/wwwww.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع:29 جانفي2019على الساعة 21:52 ،ص59.

4– شواشي فاطمة ،دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وانعكاساتها على التنمية ،أطروحة دكتورة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مستغانم ، 2018، ص 86.

5–بلقاسم زايري و عبد القادر ،دربال الاثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ،على الموقع:.http:/ wwww.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع :22 مارس 2018.على الساعة 17:22 ،ص23.

- وهي منطقة للتبادل الحر بين دولة تمتاز باقتصاد منعزل وغير تنافسي ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجات من التكامل الاقتصادي[1].
- هي منطقة للتبادل الحر بين الطرفين ،يطبقان سياسة الحماية البيئية المتفاوتة ، يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتوجات الزراعية في مجال المنتوجات الزراعية من صادرات دول حوض البحر المتوسط غير الأوروبية، من المنتوجات الزراعة والغذائية [2].
- مستوى التكامل والإندماج الاقتصادي هي :منطقة للتبادل الحر تضم دول تتمتع اقتصادياتها باندماج وتكامل كبير إذ أن التجارة البينية لدور الاتحاد الأوربي تصل إلى 60% بينما لا تمثل التجارة سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو الدول العربية سوى 3% و8% على الترتيب كما أن المبادلات التجارة للاتحاد الأوربي تمثل أزيد من 60% من التجارة الخارجية الجزائرية و 37% سائر الدول المتوسطية[3].

ثالثا : مراحل التفكيك التعريفي في منطقة التبادل الحر

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدرب 12 سنة من يخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017.

وتقوم الجزائر ابتداء من 1[4] جانفي 2006 كأقصى حد بإلقاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات التي تم عدها من الاتفاقية.

. إن عملية التفكيك التعريفي أو التدريجي يخص كل المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.

. النظام الجمركي المطبق على الواردات الأوربية للمنتجات من مصدر جزائري[5] وتنقسم إلى قسمين:

1–رقية سليمة ،الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة ،الملتقى الدولي حول أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس سطيف ،ص 168

2–زايري بلقاسم ،الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الاروبي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي للتجارة ،المنعقد يومي 29 و30أفريل 2002 ،عنابة الجزائر،ص ص254–255.

3– عبيد كمال،الشراكة الاوروجزائرية الواقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2003/2002، ص91.

4–سلامة وفاء ،واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاورمتوسطية ،أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،مركز البحث المطبق في اقتصاد المطبق من اجل التنمية،جامعة عنابة ،2015/ 2016 ص ص211– 212.

5. رقية سليمة ،الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أو نقمة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ،ص ص 4 ـ 5 .

. المنتجات الصناعية : بموجب المادة 08 من الاتفاقية الشراكة فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل إلى الاتحاد من الحقوق الجمركية والرسوم المشابهة ابتداء من 1 سبتمبر 2005

. المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة على عكس المنتجات الصناعية ،التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر ،فإن التحرير المبادلات التجارية الخاص بالمنتجات الزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحر ي، سيكون جزئيا وتدرجيا ، وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية.وتكون كالأتي:

المنتجات الزراعية : وهناك أربع معدلات تفصيلية { 100%، 55%، 50%، 40%} وهي مطبقة على الرسم القاعدي للواردات في الاتحاد الأوربي على المنتجات الزراعية الجزائرية .

. منتجات الصيد البحري : وهي معفاة من الحق الجمركي ابتداء من 1 سبتمبر 2005.

. المنتجات الصناعية : يتم تحرير المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوربي إلى السوق الجزائرية من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود بشكل تدريجي خلال مراحل زمنية ووفق قوائم رئسية تتحدد من خلال نوعية السلع الصناعية وبغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وفق ثلاث قوائم .

القائمة الأولى: تخص المواد الأولية التي ستلغى نهائيا مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: تخص المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والتي ستبدأ في الانخفاض سنتين بعد دخول ألاتفاقي حيز التنفيذ بنسبة 20% من الحق القاعدي ب:30% ثم 40% ثم 60% ثم 80% لتلغى نهائيا بعد 7 سنوات.

القائمة الثالثة : تتعلق بالمنتجات المصنعة نهائيا والتي ستعرف انخفاضا سنويا بقدر 10% لتصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال 11 سنة ليتم إلغائها نهائيا بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

إن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية قد سمحت للجزائر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاستثنائية بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو التي تواجه صعوبات كبيرة وهذا تفاديا للآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن عملية التفكيك التعريفي وذلك بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية أو زيادة نسبة لا تفوق 25% من قيمة السلع خلال الفترة الانتقالية وفي هذا لا تتجاوز 5 سنوات التي تمددها لجنة الشراكة .

المنتجات الزراعية : فيما يتعلق بالسلع الزراعية الأوربية الواردة إلى الأسواق الجزائرية فتحظى بالتسهيلات التالية :

. منتجات الصيد البحري : تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوربي الواردة إلى الجزائر لمجموعة من التعديلات الممنوحة من قبل الجزائر التي تبلغ 88 منتجا، وتتمثل التسهيلات الممنوحة لها : في إلغاء الكلي للرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتج أوربي.

. تخفيض 25% من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتجا حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5% بدلا من 30% الذي كان عليها من قبل.

. المنتجات الزراعية: فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافد من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر من الاتفاقية التي تشمل على114 منتجا حيث يتم الخفيض على الرسوم المفروضة عليها بنسبة تتراوح مابين 20% و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها الطرفين[1].

. المنتجات الزراعية المحولة : يتم منح المنتجات الزراعية المحولة الواردة إلى الجزائر بعد تسهيلات وتخفيضات أو إلغاء الرسم الجمركي وفق الحصص المتفق عليها الطرفين , من حيث الكم ،أوالفترة الزمنية ،المطبق فيها هذه التسهيلات [2].

. الهيكل الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي :

كان لازما على الدولة أن تتحرك لإعادة النظر في وتيرة ومستوى التفكيك الجمركي بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجهها وكذا إعادة تنظيم التن ازلات التعريفية ،الخاصة بالقطاعات الصناعية ، والفروع الزراعية ,أما فيما يتعلق بالموارد الغذائية والمواد الزراعية ، فان المادة 16 تنص على إعادة تنظيم تنازلات التسعيرة الجمركية الزراعية في حالة تغيير السياسة الزراعية حيت تم انعقاد دور خاصة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الاوروبي يوم 15 جوان 2010 تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمعالجة مخطط التفكيك الجمركي , او بما يتعلق بالمنتجات الصناعية . والتنازعات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية فيما يخص المواد الزراعية والمواد الغذائية .

. الغاء 25حصة تعريفية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

. تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي فيما يخص المواد الصناعية [3]:

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأ الاتحاد الأوروبي اعتبرتها الهيئات المختصة بنود حساسة بالنسبة للقطاع : الانفتاح , التشغيل ،الاستثمار.

82% من المنتجات الحساسة تستفيد من إعادة جدولة حربية لتعريفة الجمركية بحيث تصل الى تحديد تام سنة 2016 بدلا من سنة 2012 كما وضحه الجدول[4].

الجدول رقم (1-1): المخطط الجديد لتفكيك التعريفة المستوى 1 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية:

	التعريفة الجمركية الأساس	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى82/1	%30	09	%23	%18	%12	%6	%0
تعريفة جمركية	%15	73	%12	%10	%7	%3,5	%0

المصدر:هويدي عبد الجليل ،انعكاسات الشراكة الاوروميتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستي ر في ا لعلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012 ص 2016.

1- سلامة وفاء ،مرجع سابق ذكره ص115 -116.

2- بوشريط العربي ، تفكيك التعريفة الجمركية وآثارها على الإيرادات العامة في ظل الشراكة الاورومتوسطية حالة الاقتصاد الجزائري 2005-2010، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمالية الدولية ،جامعة المدية،2013/2012ص 92 .

3- سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره ،ص 216.

4-هويدي عبد الجليل ،مرجع سبق ذكره ،ص 96.

185 من المنتجات استفادت من تجميد التعريفة الجمركية لمدة سنتين ولفترة إضافية 4سنوات لتصل إلى 0 سنة 2016 بدلا سنة 2012 كما يوضح الشكل:

الجدول رقم (1-2):المخطط الجديد لتفكيك التعريفي المستوى 2 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية :

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد البنود	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى 02 185 تعريفة جمركية	%5	185	%3	%3	%2	%1	%0

المصدر : بوشريط العربي : مرجع سبق ذكره ص134

التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية القائمة 03:

فيما يخص التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية القائمة { 3} والذي يدخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 سبتمبر 2012 فقد تم الاتفاق على ما يلي :

12% للمواد الخاضعة 30 %من الحقوق الجمركية .

6 %للمواد الخاضعة ل 15% من الحقوق الجمركية .

2% للمواد الخاضعة ل 5% من الحقوق الجمركية.

[1] ويشمل المخطط الجديد 791منتج من منتجات القائمة الثالثة وتم تحديد رزنامة التفكيك الجمركي كما يلي 174 من المنتجات الحساسة (منتجات تامة الصنع)تصنع محليا، تستفيد من تجميد الجمركي لمدة 3 سنوات وذلك عند 21 %بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة30% و12% بالنسبة للمنتجات الخاضعةلنسبة 15%اضافة الى فترة اضافية 3سنوات حيث تصل إلى التفكيك التام سنة 2020 بدلا من سنة 2017 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول :(1-3)يبين المخطط الجديد لتفكيك التعريفي المستوى{ 02} من القائمة التالية الخاصة بالمنتجات الصناعية:

	التعريفة الجمركية الأساسية	**عدد التعريفات**	**2012 2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**020**
المستوى الأول 174 تعريفة جمركية	%12/ %30	163	%21	%21	%19,2	%14,4	%9,8	%4,8	%00
	%6/%15	11	%12	%12	%10,4	%7,8	%5,2	%2,6	00

المصدر: عبد الجبار مختاري ، تأثير اتفاقية الشراكة الا وروجزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفا ظ أسعار المحروقات خلال الفترة 2005 .2016 على الموقع www. http/asjp.cerist/ dz 28 /05 /2019 الساعة 23:21ص156.

1- هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره،ص97.

617من المنتجات تستفيد من تجميد التعريفة لمدة 3 سنوات من 2012 إلى 2015 وذلك عند 21% بالنسبة للمنتجات الخاضعة 30%، 10,5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 15% و3.5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة الى5 كما تستفيد من فترة إضافية تصل إلى 3 سنوات قبل أن يتم التفكيك التام بمعدل 00 %في سنة 2020وهو ما يوضحه الجدول المواليي[1].

الجدول رقم (1-4) : يبين المخطط الجديد لتفكيك التعريفة المستوى (02)من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية:

	التعريفة الجمركية الأساسية	عدد التعريفات	2012 2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الثاني 617 تعريفة جمركية	%30 /12 %	575	%21	%16.8	%12,6	%8,4	%4.2	%00
	% 6/ % 15	21	%10.5	%8,4	%6.3	%6,3	%2,1	%00
	% 2/ % 5	21	%3,5	%2,8	%2.1	%21	%0.7	%00

المصدر: أسماء سي علي، {2017} انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية ،آفاق ما بعد 2017 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة ،في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،2017 ص 192.

1- عبد الجبار مختاري ، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المبحث الأول :الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة:

1 ـ شطاب نادية وسلامة وفاء ،المجلة العلمية جوان (2016): حول اثر اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري حيث هدفت هده الرسالة إلى تسليط على أهمية إنتاج واثأر الشراكة الاوروبية الجزائرية المرتكز أساسا على إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين ومن خلال دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة ، تم الوصول إلى عدة نتائج أهمها عدم كفاية الدعم المالي الأوربي لمساندة النهج الإصلاحي في الجزائر إضافة إلى تمحور أولويات الاقتصاد الجزائري حول التكيف مع المنتجات الأوربية الأكثر جودة والأقل منافسة .

2–قشرو فتيحة: المجلة العلمية حول تقييم اثر التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الاوروجزائرية على الايرادات العامة لدولة خلال الفترة من 2005 2015تستمد هده الدراسة أهميتها من أهمية اتفاقية الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

3–زايد مراد :أطروحة دكتوراه (2006) حول دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر حاول الباحث فهده الأطروحة التعرف على الإدارة الجمركية و،النظام الجمركي ومحاولة الوقوف على أهمية الخصائص التي تجعل من هده المؤسسة قطاعا قائما بذاته حيث حاول الباحث الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الجمارك في طل نظام اقتصادي جديد ودراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور التي تلعبه هذه الأخير بالنسبة للجزائر، من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

المطلب لثاني :القيمة المضافة

مايميز هده الدراسة عن الدراسات السابقة :

هدفت هده الدراسة إلى إعطاء لمحة عامة حول مختلف الأدبيات النظرية بما فيها : التفكيك الجمركي، منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية ، الشراكة الاوروجزائرية ، مع إعطاء نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري وشروط إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية، مع تسليط الضوء على أثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على مختلف القطاعات ،وخاصة قطاع الإنتاج ،وتقييم المبادلات التجارية ،بين الجزائر والاتحاد الأوربي ،قبل وبعد التفكيك الجمركي، مع الاعتماد على بعض الإحصائيات لمعرفة تطور التعريفة الجمركية قبل وبعد التفكيك ،مع إعطاء نظرة حول الإجراءات والسياسات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة ومستجداتها.

خلاصة الفصل الأول :

من أهم نتائج اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ،تتمثل في إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية ،من خلال عملية التفكيك التعريفي الذي قد يشكل رهانا حقيقيا أمام الاقتصاد الجزائري ،الملزم بإلغاء كل القيود التعريفية ،لبناء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

كما أن إقامة منطقة للتجارة بعد الفترة الانتقالية التي مدته 12 سنة، حيث تعفى فيها السلع الجزائرية الصناعية من جميع الحقوق الجمركية ،والضرائب من قبل الاتحادالأور وبي دخول اتفاقية حيز التنفيذ بالمقابل الجزائر تقوم بإجراءات تخفيضات جمركية بشكل تدريجي وفقا لقوائم تفصيلية ملحقا بالاتفاقية.

الفصل الثاني:

آثار التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في إطار الشراكة الاوروجزائرية

تمهيد الفصل الثاني

بعد التطرق إلى اتفاقية الشراكة، التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي ،بداية بالتفكيك التعريفي ونظرة عامة على الاقتصاد الجزائري،حيث تم تسليط الضوء على اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية،وكذا اتفاق التبادل الحر الذي يعتبر أساس في اتفاق الشراكة بشكل عام ،مع التركيز على رزنامة التفكيك الجمركي، وفق ما تم الاتفاق عليه بداية من سنة2012 مع ابرز مستجدات الشراكة الاوروجزائرية وشروط نجاحها كما ستتطرق في الفصل الثاني إلى أهم الآثار المتوقعة حول اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،مع مستجدات الشراكة وشروط نجاحها.

المبحث الأول : أثار التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية.

المبحث الثاني: أثار التفكيك الجمركي على قطاع الإنتاج والإيرادات العامة.

المبحث الثالث : مستجدات الشراكة وشروط نجاحها.

المبحث الأول: آثار التفكيك الجمركي على المبادلات التجارية

المطلب الأول: آثار التفكيك الجمركي على الواردات

في هذا المطلب نلقي نظرة على حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي خلال الفترة من {2000 . 2015 } وذلك حتى يتسنى لنا إبراز الأثر الكبير التي اتخذته هذه الاتفاقية مند دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 على حجم الواردات الجزائرية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم {2-5} الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي خلال الفترة {2000 . 2015}

الوحدة : مليار دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعي	منتجات التجهيز الصناعي	منتجات استهلاكية اخرى	المجموع
2000	89	1278	249	1012	55	1878	861	5,256
2001	98	1331	257	1149	93	2305	1024	5.903
2002	63	1193	340	1299	120	2904	1092	6,732
2003	78	1150	348	1591	102	3554	1416	7,954
2004	93	1541	354	1922	104	4584	1855	10,097

الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

2005	115	1447	329	2111	120	5.228	1.988	11,255
2006	107	1553	439	2968	81	4.798	1,874	11,792
2007	202	2042	690	3634	97	5.597	2.165	14.427
2008	451	3188	748	6447	111	7.795	2.421	20.985
2009	391	2643	732	5633	145	8.886	2.341	20.772
2010	731	2746	731	5,766	213	8.297	2,201	20.743
2011	935	4601	792	6832	221	8.675	2.560	24,616
2012	3.349	3413	1059	7082	168	8.451	2.817	26,339
2013	2696	4138	1137	7530	235	9.653	3,334	28.723
2014	1617	4820	1171	7963	313	10.145	3,466	29.495
2015	1409	350	1000	7100	205	9130	3000	25.344

المصدر :. قشرو فتيحة مرجع سبق ذكره ص83.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق ، هو الارتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي خلال فترة الدراسة 2000 .2015 حيث انتقلت من قيمة 5,42 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة 29,5

مليار دولار سنة 2014 محققة بذلك نمو بنسبة4,44 ثم سجلت سنة2015 انخفض الى 2,53 مليار دولار تراجعا بمعدل 14.23 %

ويبدو واضحا اثر دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ بداية من سنة 2005 على حجم الواردات حيث بلغت الواردات[1] الجزائرية من الاتحاد الأوربي سنة 2006 قيمة 11,82 مليار دولار محققة معدل نمو ب 26 مقارنة بسنة 2005 وارتفعت سنة 2007 إلى قيمة 14,42 مليار دولار محققة معدل نمو 22 %مقارنة بسنة2006 وبلغت سنة 2008 اكبر قيمة قدرة ب 21,16 مليار دولار محققة معدل نمو بنسبة 4,7 مقارنة بسنة 2007 .

وسجلت كل من سنتي 2009 و 2010 انخفاضا طفيفا بنسبة،2%- ،0,32%-على التوالي : لتعاود الارتفاع سنة 2011 إلى قيمة 24,6 مليار دولار مليار دولار منخفضة معدل نمو مقارنة بسنة وارتفعت سنة 2010، و على التوالي بقيمة 24.6 مليار دولار على التوالي ، لتعاون الارتفاع سنة 2011 إلى قيمة 24.6 مليار دولار محققة معدل نمو 26.3 مليار دولار28.7 مليار دولار 29.4 مليار دولار محققة معدلات 6%،9%،2%على التوالي .

المطلب الثاني: انعكاسات التفكيك الجمركي على الصادرات

إن أثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى ايجابية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية حيث بلغت الصادرات الصناعية المعماة تماما من الرسوم حوالي 90%من مجموع الصادرات خارج المحروقات علما أن 75% منها مشتقات المحروقات .

الجدول(2-6)الهيكل السلعي للمنتجات المصدرة خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي ملايين الدولارات

	مواد غذائية	المنتجات الخامة	المنتجات نصف مصنعة	منتجات تجهيزات صناعية	منتجات تجهيزات الصناعة	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع الإجمالي
السنة 2006	49	45	622	0	17	13	745
السنة 2007	47	47	786	0	20	12	912
السنة 2008	55	80	1042	0	34	6	1217
السنة2009	45	36	523	0	19	4	627

[1] . المرجع نفسه، ص85.

السنة 2010	46	29	915	0	14	5	1009
السنة 2011	156	74	1306	0.12	8	2	1548
السنة 2012	83	110	1346	0	9	3	1551
السنة 2013	122	63	1315	0	15	3	1517
السنة 2014	89	69	1911	0	4	3	2077
السنة 2005	63	53	1356	0	2	3	1476
السنة 2016	87	42	964	–	23	6	1121

المصدر : زيتوني جودي رشيد ، تقيم اتفاقية الشراكة واتحاد الأوربي و دور إدارة الجمارك في تطبيقه ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2018/2017،ص81.

الشكل 1-1: صادرات الجزائر خارج المحروقات (2006-2016)

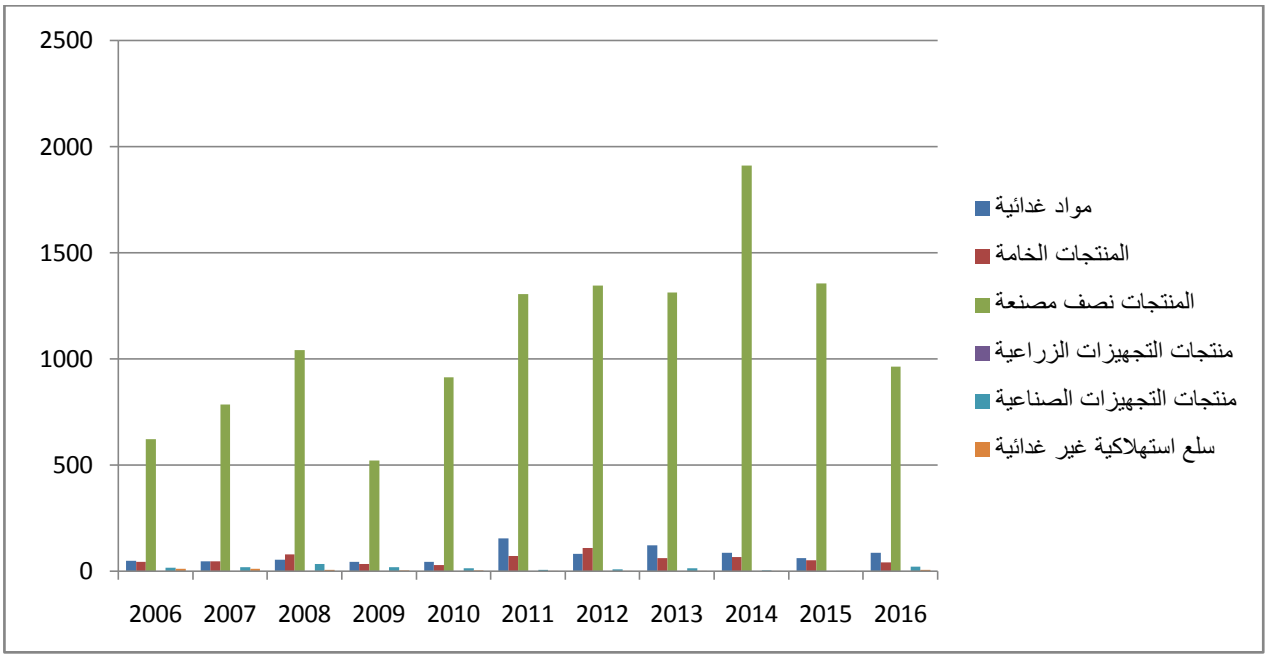

المصدر:من إعداد الطالبة بناء عن المعطيات السابقة

نستنتج من معطيات الجدول للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من صادرات الجزائر مع بلديان الاتحاد الأوربي حيث بلغت 964 مليون دولار أمريكي سنة 2016 بينما تحتل المرتبة الأخيرة المنتجات من التجهيزات الزراعية بحيث نلاحظ ان صادرات هذه السلع بنسب معدومة باستثناء 2011 أين سجلت صادرات المنتجات من التجهيزات الزراعية 0.12 مليون دولار ح يث ان الصادرات

من هذا المنتوج لم تسجل أي نسبة وهذا راجع حسب الدراسة إلى ضعف القاعدة الصناعية ، وعدم تنوعها وعدم امتلاك المصدريين الجزائريين أي معلومة حول الأسواق الدولية [1].

حيث أن الزيادة في الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوربية غير مؤكدة وهذا نظرا لعدة أسباب متعلقة بفائض القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من المشاكل التي تحول من دون تحقيق النتائج المطلوبة سواء من حيث تلبية حاجيات الأسواق أو تطوير القدرة التنافسية لصادراتها من هذه المنتجات نحو الأسواق الخارجية والتي تشمل على :

الجدول(2-7) :صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الاوربي خلال الفترة (2015/2002).

الوحدة: مليون دولار أمريكي .

	الصادرات إلى الاتحاد1	الإجمالي	النسبة بالمئة 1الى 2
2002	486	605	80
2004	574	667	86
2005	596	746	79
2006	711	1132	62
2007	936	980	95
2008	1122	1400	80
2009	627	1066	58
2010	1006	1526	66
2011	1546	2062	74.9
2012	1551	2062	75.2
2013	1418	2014	70.4
2014	2076	2572	80.7
2015	1350	1480	91.2

المصدر : بلارو علي الاثار الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الا وروموتوسطية على الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائ سنة 2017/2016 ص 220.

يبين الشكل أعلاه تطور الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي خارج قطاع المحروقات ونسبتها الإجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2015/2002 .

حيث تشير البيانات، أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات إلى العالم الخارجي, قد عرفت ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من حوالي 605 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى حوالي 1526 مليون دولار سنة 2010 ثم إلى 2572 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم انخفضت إلى حوالي 1480 مليون دولار سنة 2015.

[1]- زيتوني جودي رشيد ،المرجع نفسه، ص ص 84 -85.

كما تشير بيانات الجدول (2-7)إن الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي تمثل حوالي 76.8 % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث انتقلت من حوالي 486 ميلون دولار امريكي سنة 2002 الى حوالي 1006مليون دولار سنة 2010 ثم إلى حوالي 2076 سنة 2014 أما في سنة 2015 فقد تراجعت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات إلى الخارج الخارجي .

أما من حيث التركيب السلعي للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الأوربي فتمثل المنتجات النصف المصنعة الغالبية العظمى منها حوالي 78.7 %في المتوسط.

فيما يخص اتفاق الشراكة حضيت الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي وخاصة الصناعية منها بمعاملة تفضيلية في إطار اتفاق التعاون الشامل الذي تم توقيعه سنة 1976 والتي تم استبدال باتفاق الشراكة وعليه لم يقدم اتفاق الشراكة في هذا المجال جديدا بالنسبة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية أما الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية فان تحريرها كان نسبيا وخضعت إلى أنظمة خاصة[1] .

المطلب الثالث: أثار التفكيك الجمركي على الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن وضعية الدولة إزاء العالم الخارجي دائنة كانت ،أو مدينة، في مجال السلع المنظورة والغير منظورة ،ويتحدد رصيد الميزان التجاري باحتساب الفرق في إيرادات الصادرات ومدفوعات الواردات.

-في الجزائر يرتبط الميزان التجاري أساسا بصادرات المحروقات كما هو معلوم لذلك فإن ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي عليه اخرج الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات التي تعرفها منذ فترة طويلة

والجدول التالي يوضح تطور ميزان التجاري والاتحاد الأوروبي 2015/2005

جدول رقم(2-8) :تطور الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015/2005.

[1]-بلارو علي، مرجع نفسه، ص 219.

الوحدة :مليون أورو.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	20.885	24.154	20.585	28.260	17.411
الواردات	10.498	9.977	11.270	15.401	14.821
الميزان التجاري	10.387	14.177	9.315	12.859	2.59
معدل التغطية%	198.94	242.1	182.65	183.49	117.47
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	21.075	27.850	32.746	31.920	29.458	20.708
الواردات	15.595	17.312	21.125	22.392	23.376	22.289
الميزان التجاري	5.48	10.538	11.639	9.528	6.082	−1.581
معدل التغطية%	135.14	160.87	155.09	142.55	126.02	92.91

المصدر: أسماء سي علي، مرجع سبق ذكره ،ص 195

نلاحظ من خلال الجدول السابق ،أن الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوربي قد سجل رصيدا موجبا طيلة الفترة من 2005 إلى 2014 إلى انه في حالة تذبذب ،من فترة ألى أخرى ، وهذا يتعلق بحركة الصادرات والواردات حيث انتقل رصيده من 10.49 مليون أورو عام 2005 الى 14.17 مليون أورو سنة 2006 بمعدل تغطية بلغ 242.1% يمكن ان نفسر هذه النتائج بالمخططات التي اعتمدتها هذه الحكومة من سنة 2000 –2005 (مخطط الإنعاش) وفي عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري الى 9.31 مليون اورو مقارنة بسنة 2006 نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية حيث بلغت سنة 2007 حوالي 20.58 مليون أورو مقارنة بسنة 2006 (24.15) بمقابل الزيادة في الواردات من الاتحاد الاوروبي مما أدى تراجع معدل التغطية الى 182.65 سنة 2007 وفي عام 2008 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد حيث بلغ 12.85 مليون أورو بمعدل تغطية 183.49 % ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي حطمت الرقم القياسي في بلوغها 99.97 دولا للبرميل سنة 2008 مقابل 74.95 للبرميل عام 2007 لينخفض هذا الفائض الى 2.59مليون اورو سنة 2009 نتيجة الانخفاض الكبير لصادرات الاتحاد الأوروبي التي ترجع إلى أزمة 2009التى شهدها الاقتصاد الجزائري .

وخلال الفترة الممتدة من 2010الى 2012عرف الميزان التجاري فائض متزايد وصل عام 2012 إلى حوالي 11.693 مليون اورو نتيجة ارتفاع الصادرات لا سيما النفطية.

غير أن فائض الميزان عاود الانخفاض مرة عام 2014 الى حوالي 6.082 مليون اورو وذلك بفعل تراجع حجم الصادرات التي بلغت 29.45 مليون اورو سنة 2014 في حين كانت 31.920مليون اورو سنة 2013 وارتفاع حجم الواردات الأتي بلغت 23.376 مليون أورو وهذا يرجع إلى :

- تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية والغير تعريفية.

- التسهيلات الممنوحة للموردين .

- الأهمية النسبية للاتحاد الأوربي في المبادلة التجارية الخارجية للجزائر

إذا كانت المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر ضعيفة مقارنة بمبيعاته ومشترياته مع بقية دول العالم فإن الأمر بالنسبة للجزائر على خلاف ذلك تماما ، حيث يحتل الاتحاد الأوربي أهمية مركزية في المبادلات التجارية للجزائر مقارنة ببقية دول العالم ، والجدول التالي يوضح ذلك: [1]

جدول رقم (2-9) الأهمية النسبية للاتحاد الأوربي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2015

الوحدة :مليون أورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي المبادلات مع دول العالم	52.970	60.466	63.105	80.790	60.582	73.588	86.74	95.171	90.991	91.393	79.869
المبادلات مع الاتحاد الأوربي	31.33	34.132	31.855	43.661	32.232	36.671	45.161	53.889	54.312	52.834	42.997
مساهمة الاتحاد في إجمالي المبادلات	59.25	56.45	50.48	54.04	53.20	49.83	52.06	56.62	59.69	57.85	53.83

المصدر: أسماء سي علي مرجع سبق ذكره ص 193.

[1]-اسماء سي علي، مرجع سبق ذكره ص193.

الشكل(2-2): الأهمية النسبية للإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)

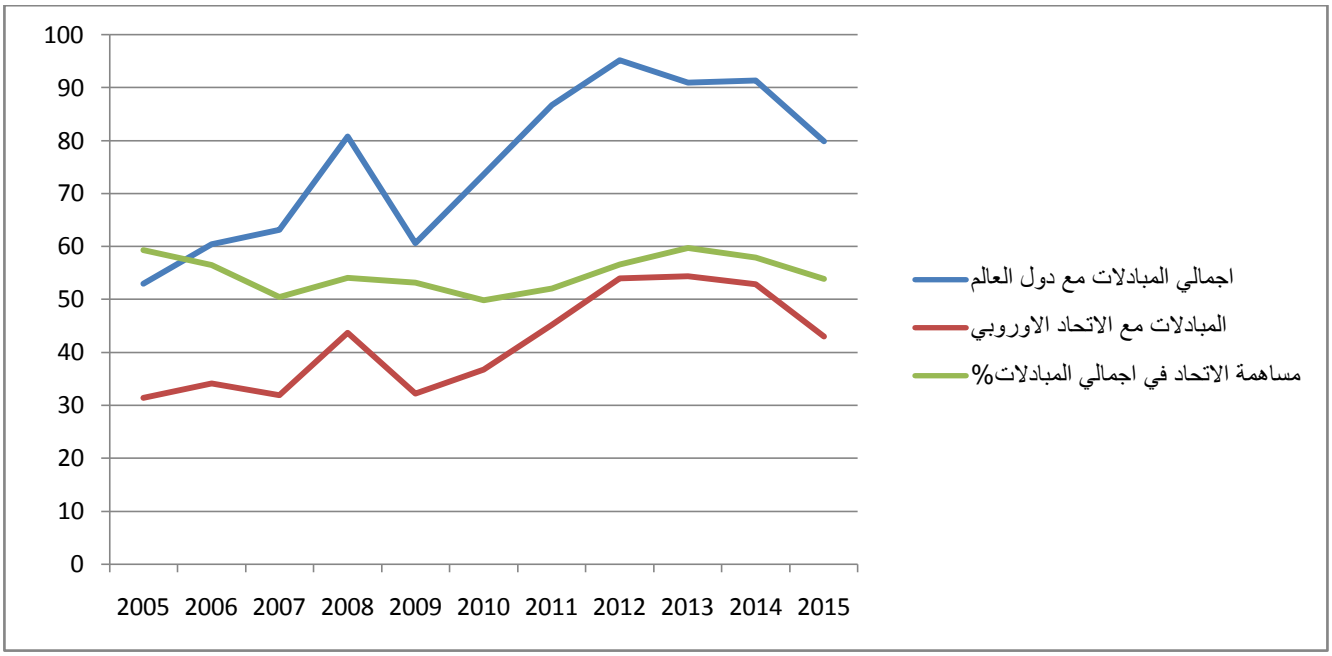

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

يتضح من الجدول (2-9) ان النصيب الأكبر من المعاملات التجارية الخارجية للجزائر يعود لصالح دول الاتحاد الأوروبي حيث تفوق نسبة 54.84% في المتوسط من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 2005-2015 حيث انتقلت حصة الاتحاد من 59.25% عام 2005 إلى 54.04 عام 2008 لتتراجع الى 49.83% عام 2010 وهذا إجراء الصدمة التي تعرض لها اثر الأزمة المالية الأوربية وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت الجزائر كيف تحافظ على الشريك التجاري الأوروبي ذلك أن مكانته لم تتغير،حيث ارتفعت إلى 59.69 %عام 2013 ، وذكر بيان صادر عن المركز الوطني الإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية ،أن واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي بلغت خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 13.93% مليار دولار، وهو ما يشكل 48.88 % من إجمالي الواردات بانخفاض قدرت نسبته بـ 16 % مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2014 بينما انخفضت صادرات الجزائر نحو الاتحاد بنسبة 31.6 % في الفترة نفسها لتبلغ 13.74 مليار دولار وهو ما يمثل 71.27 % من إجمالي صادرات الجزائر.

وتأتي دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية بحصة 14.55% من صادرات الجزائر نحوها بواقع 3.94 مليار دولار و 12.77% من واردات الجزائر ب 2.46 مليار دولار في حين انخفضت قيمة المبادلات مع دول أساسية 20.71 % بواقع 1.92 مليار دولار، كما تقلص م ع دول اتحاد المغرب

العربي الأخرى لتبلغ 1.27 مليار دولار وبما أن الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول للجزائر كونه يستأثر بالنسبة الأكبر من صادرات الجزائر وارداتها فإنه في المقابل المساهم الأكبر في العجز الذي ظل يلازم الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات لسنوات طويلة[1].

المبحث الثاني: آثار التفكيك الجمركي على قطاعات الإنتاج والإيرادات العامة

نظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو لا يستطيع منافسة المنتوجات الأوربية لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وهذه نقطة من صالح المستثمر الأجنبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها نشاطاته لانعدام المنافسة الرفيعة.

حيث لاشك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة للمنافسة الحادة التي تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير جمركية التي كانت تواجه السلع الأوربية عند دخولها السوق الجزائرية بهدف المنافسة .

المطلب الأول : الآثار المترتبة على القطاع الصناعي والزراعي

أولا : الآثار المرتبة على القطاع الصناعي

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يبرز فرصا وتحديات معتبرة أمام القطاع الصناعي الجزائري على مستوى تنويع الأسواق التنافسية ونوعية المنتجات ،وعليه فمن الواضح أن هناك واقعا جديد سيواجهه، يتمثل في تلك المنافسة المترتبة على إزالة القيود الجمركية وغير جمركية التي كانت مفروضة على السلع الأوربية بالرغم من انه تدريجي على المنتجات الصناعية سيساعد على محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ،في الاقتصاد الوطني ويعمل على تقسيم العمل، والتخصص في الأنشطة الأكثر نفعا ،أي أن الأنشطة التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية مما سيؤدي إلى انخفاض في التكاليف والأسعار للمنتجات المصنعة محليا، حيث تتمكن المنتوجات الوطنية من منافسة المنتوجات الأوربية سواء داخل السوق الأوربية أو حتى داخل أوربا لكن هذا يبقى مجرد احتمال [2].

حيث أن الفاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها خاصة وان المنتوجات الأوربية تتمتع بميزة

[1] –أسماء سي علي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] –ايراين نوال ،مرجع سبق ذكره ،ص 234.

تنافسية جد مرتفعة مما قد يؤدي ذلك بالعديد من المؤسسات الوطنية إلى الإغلاق لعدم قدرتها على المنافسة مما ينتج عنها تسريح العمال وانخفاض في دخل الوطني ومستوى المعيشة مما يؤدي الى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية المستهلك الجزائري . [1] إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المضخة نحو الاتحاد الأوروبي سبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفصيلات.

-آثار ايجابية:

. الانخفاض الجمركي يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعي.

-العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات، التي تم تحريرها نحو النشاطات التي تتوفر على مزايا نسبية

- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية . وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسطية والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.

-آثار سلبية:

-الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية في قطاعات السلع الوسيطة وسلع الاستهلاك

تحطم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.

المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة. [2]

وفي الأخير يمكن القول أنه يتعين على الجزائر تحديد سياسة او برنامج لتطوير هذا القطاع والذي يجي ان أخد في الحسبان الاعتبارات التالية :

-عصرنة أنظمة الإنتاج الصناعي.

- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني والتأطير.

[1] - بوزكري جمال ،الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثرها على الاقتصاد الجزائري،مذكرة ماجستر، في العلوم اقتصادية ،فرع إقتصاد دولي ،جامعة وهران 2013،،ص161.

[2] -ايراين نوال، مرجع سبق ذكره، ص 235.

– تطوير الهياكل الصناعية والعقارية بإعادة النظر في تنظيم عقود الملكية وهذا من خلال حل مشكل العقار الصناعي [1].

ثانيا : الآثار المترتبة على القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا هاما وعنصر أساسيا لتحقيق التنمية في الجزائر خاصة وإنها تزخر بمساحات وأراضي شاسعة صالحة للاستغلال ألفلاحي إلا انه لحد الآن، لازال يعاني هذا القطاع من التهميش والإهمال [2] ،حيث يعاني هذا القطاع عجز بسبب ارتفاع إجمالي الواردات الجزائرية الزراعية ,الآتية من الاتحاد في حين أن الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية, غير مؤكدة وهذا نظرا لعدة أسباب متعلقة بخصائص القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من العقبات التي تحول من دون تحقيق النتائج المطلوبة سواء من حيث تلبية حاجيات الأسواق المحلية وكذلك تطوير القدرة التنافسية لصادراتها من هذه المنتجات نحو الأسواق الخارجية التي يمكن ذكر البعض منها:

ضعف المردود الزراعي حيث أن مردود الهكتار الواحد من القمح مثلا يقدر في الجزائر ب 8 قناطير في حين نجده في كل من المغرب وتونس بـ 12 قنطار في الهكتار الواحد[3].

–النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات.

– نقص الدعم المالي والتقني المقدم لهذا القطاع.

– انعدام الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.

– النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها.[4]

---

[1] - بوجمعة بلال، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل اتفاقية الشراكة – حالة الجزائر – مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2007/2006 ص172 .

2 . شواشي فاطمة، دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغير ة والمتوسطة وانعكاستها على التنمية ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة مستغانم 2017،/2018.

3–أبحري سفيان ،الشراكة الاورومغاربية وآثارها على أداء وتاهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر –03–2012/ 2013 ص 152 .

4– بوزكري جمال ،مرجع سبق ذكره ،ص 165.

– بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى تجعل من مسالة نفوذ الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوربية غير مؤكدة النتائج وتتمثل في العراقيل والحواجز التي يضعها الاتحاد الأوربي في وجه صادرات الدول المتوسطة [1].

الشيء الذي أذى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

الآثار السلبية :

ان تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع فأوربا تضمن 48% من حاجاتنا من المواد الزراعية وتستقبل 78 %من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح مابين 1.3% و 1.5% مليار دولار هذا اعجز يمكن ان يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان.

الآثار الايجابية

نذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع لا يعني حلوه من آثار ايجابية على هذا القطاع منها :

–تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تمتلك فيها مزايا مهمة مثل : التمر الحمضيات لحوم الأغنام لكن شرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض فتصدير بإضافة إلى عنصر الجودة والنوعية لهذه المنتجات.

– إن اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر ، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به [2].

[1] –ابجري سفيان ،مرجع سبق ذكره، ص165

2–بوزكري جمال ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 165–166.

المطلب الثاني :الآثار مترتبة على قطاع العمالة

إن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية والهادفة إلى إنشاء منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى تخفيض في بعض القطاعات الأمر الذي سيؤدي إلى تسريح العمال أو تحويلهم وبالتالي إلى زيادة حجم البطالة هذه الأخيرة التي ستؤثر على مستوى التنمية في الجزائر [1].

من الآثار المرتبة على سوق العمل نجد ان تحرير المبادلات التجارية يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل أو التسريح، كما إن التفكيك الحواجز الجمركية وغير جمركية سيؤدي الى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة [2]، فالدراسات تبرز أن تونس ستفقد من جراء دخولها المنطقة التبادل الحر ازيد من 1200.000 وظيفة بينما بالنسبة للجزائر فقدرها رئيس منتدى رؤساء المؤسسة السيد"عمار رمضان" ب 96000 وظيفة مهددة للقطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة 24.8 بالنسبة للجزائر.

-بالنسبة إلى الأجور الانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة عموما النتيجة التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة وبالتالي لابد من موجهة هذه الآثار اعتمادا إجراءات جماعية للصناعات الفنية والمساعدات الأوربية في المجال الاجتماعي.

والعمل على جدب رؤوس الأموال الأجنبية من اجل خلق فرص شغل جديدة [3].

---

[1] شواشي فاطمة ،مرجع سبق ذكره ،ص 228.

[2] فراح صبرينة، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاروبي،مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهدي ام البواقي 2011/2010ص152.

3-رحيم حسين وحاجي فاطيمة، اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في اطار الشراكة الاوروجزائرية ،على الموقع http//iefpedia.comتاريخ الاطلاع 2019/04/01على الساعة 12:25ص ص10 -11.

المبحث الثالث :آثار اتفاقية الشراكة على الإيرادات العامة

من الجانب النظري نجد أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات، سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع الإيرادات الدولة،و يختلف من دولة لأخرى وهذا راجع إلى الحماية المفروضة من قبل كل دولة إضافة إلى حصة الاتحاد الأوربي في تجارة هذه الدولة الخاضعة لتخفيضات الجمركية فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4 %من مجموع الإيرادات أي بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي وان حصة الاتحاد الأوربي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل65% [1].

وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع الإيرادات الدولة حوالي 23.4 من مجموع الإيرادات وحسب تقيم الذي أجرته المديرية العامة للجمارك فـإن الجزائر قد تكبدت الخسائر بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي مند دخول الاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ سبتمبر 2005 [2].

الجدول(2-10)يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2017/2001.

الوحدة :مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الايرادات العامة	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	8687.8	5190.5
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
3676.0	43929	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5042.2	6080.2

المصدر: من إعداد الطالبة ،بناء بالاعتماد على، Banque Dalgrie.Evolution Economique Et Monitoire En Algérie Rapports 2001-2017.

عرفت الإيرادات العامة للدولة تزايد كبير خلال الفترة الممتدة من 2001-2017 بحيث انتقلت من 1505.5 مليار دج نسبة 2001 إلى 60802 مليار خلال 2017 سجلت لإيرادات العامة تحسبا سنة 2009 ليعرف هذا التحسن استمرا الى غاية سنة 2008 إذ قدرت قيمتها 5190.5 مليار دج سنة 2009 انخفاض يقدر ب 367.0 ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول حيث انخفضت سعر البرميل من 99.9

1-بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره ،ص 170.

2- سلامة وفاء شطاب نادية، أثر اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري ،مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 20 جوان 2016 ص 277 .

دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.2 دولار أمريكي سنة 2009 لتشهد بعد ذبك تحسن في سنة 2012 يصل إلى 339.3 مليار دولار دج وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ البرميل 111.0 دولار أمريكي تم تعاود الانخفاض لتصل إلى 5738.4 مليار دج سنة 2014 لتراجع أسعار البترول في السواق الدولية ليشهد سنة 2016 انخفاضا حادا إلى 5042.2 مليار دج لتعرف سنة 2017 تحسن طفيف إلى 6080.2 مليار دج مع التحسن النسبي في سعر البترول .

المبحث الثالث : مستجدات الشراكة وشروط نجاحها

أن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في إطار تعزيز التعاون والمشاركة في سباق سياسة الحوار الأوربية بل ينبغي على الجزائر اعتماد حملة من السياسات والإجراءات المرافقة الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص هذه الإجراءات من الداخل والخارج.

المطلب 01/ مستجدات الشراكة الاوروجزائرية ومتطلبات نجاحها

1. مستجدات الشراكة الاوروجزائرية:

منذ إبرام الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي الذي تضمن الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية والإنسانية إلا أن اتفاق الشراكة لم يستطع تحقيق النتائج من الطرق الجزائري حيث أن هذه الوضعية قد دفعت الحكومة الجزائرية في سنة 2010 إلى القيام بتجميد أحادي الجانب للمزايا التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوربي بمقتضى اتفاق الشراكة و بعد ثمان جولات من المقاومة تم التوصل إلى توافق حول تأجيل منطقة التبادل الحر المتوقعة في 2017- 2020.

إلا أن مؤشر ارتفاع العجز التجاري خارج المحروقات قد تواصل إذ يصدر الاتحاد 20 دولار من السلع في ذات السياق تم تسجيل ضعف في الاستثمارات الأوربية بالجزائر ،وفيما يخص التعاون المالي يبقى الدعم المقدم من طرف الاتحاد الأوربي بعيد عن تطلعات الجزائر خصوصا وان خسائر الناجمة عن التحرير التجاري هي اكبر بكثير من الدعم المقدم.

ونظرا لهذه النتائج الهزيلة التي لا تناسب مع تطلعات الجزائر خاصة فيما يتعلق بحجم التدفقات الاستثمارية الاوربية وكدا حجم الخسائر الجبائية التي تكبدتها هذه الأخيرة مند دخول هذه التفافية حيز التنفيذ وحتى على الصعيد التعاون الاقتصادي الهادفة إلى دعم مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كانت مساهمة الاتحاد في هدا التعاون هامشية لا سيما في المجالات التي تأثر أكثر بتطبيق الاتفاقية ومنها القطاع الصناعي حيث طالبت الجزائر رسميا في سنة 2015ببدء محادثات حول تقييم المشترك الموضوعي لتطبيق اتفاقية الشراكة حيث يرى الطرق الجزائري أن اتفاق الشراكة لم يحقق له النتائج المرجوة ،بل انه اصح عن الاقتصاد الوطني بسبب غياب التكافئ في المنافسة بين المنتجات الوطنية ونظيرتها الأوربية حيث شرع الطرق الجزائري في إجراءات تهدف في

الحد من الخسائر المترتبة على الاتفاق والعمل على خلق نفس جديد لاتفاق الشراكة يرتكز على تفعيل الاستثمارات والتعاون على خلق اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات[1].

2. الإجراءات الموافقة لنجاح الشراكة الاوروجزائرية

إن الحديث عن منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوربي ستطرح العناصر التالية :

-مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير.

- مسالة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية ودرجة تنافسها.

- مسالة نوعية التخصصات التي سيتم التخلي عنها.

- مسالة التصحيحات الاجتماعية الواجب انجازها وكذلك التكفل بها من اجل تجنب الأزمات الاجتماعية الكبرى.

- كما أن مكاسب الاتفاق مع الاتحاد الأوربي تخضع لثلاث عناصر.

-تخفيض تفضيلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوربي .

- تجانس المقاييس مع المعايير الأوربية.

- تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل والاتصالات).

ويمكن إجمال أهم الإجراءات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة فيمايلي:

2-1 السياسات المرافقة الداخلية :

-إعادة التأهيل الصناعي :

يعرف برنامج إعادة التأهيل على انه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار التنافسي وان يصح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.
ولذلك فإن من أسباب نجاح إعادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية أن تكون المرجعية الأساسية في تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية هي المنافسة الدولية لتكون هي المعيار الأساسي لتحديد ومعالجة النقائص والمعوقات للرفع من مستوى الإنتاجية لتنافس المنتجات الأجنبية وبناء على ذلك فإن برنامج إعادة التأهيل لا يجدي نفعا في ظل منطقة

[1]-سلامة وفاء ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 249-250

التبادل الحر الاوروجزائرية والانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو المنافسة على المستوى المحلي فقط [1].حيث تعد إعادة هيكلة الصناعة في منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية من الضروريات لمواجهة انعكاسات هذه المنطقة ويجب أن تأخد الأشكال التالية:

-نشاط أفقي بواسطة برنامج دعم تخص البيئة الإجمالية للمؤسسة كالتكوين والتشخيص الهياكل التكنولوجية البحث التطوير.

- نشاط خاص موجه نحو تطوير فروع ومؤسسات خصوصية مدعمة بميكانزمات مالية ملائمة قروض مسيرة.

- فإعادة الهيكلة لا يجب أن تختصر على النشاط الأفقي فقط بل يجب مرافقة ذلك بنشاط التحديث النسيج الصناعي للمؤسسات كما يجب إن تكون هناك انتقائية وفق استرتيجية تخص الفروع الصناعية التي تتمتع بمزايا تنافسية حقيقية وتمتلك قيمة مضافة عالية ،إضافة إلى المؤسسات التي تمتلك طاقة إنتاجية مهمة [2].

ويمكن تلخيص أهداف برنامج إعادة التأهيل من خلال ثلاث مستويات أساسية:

*-**على المستوى الكلي** : يمكن تلخيص توجهات أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،على المستوى الكلي ، هو البحث عن مصادر القدرة التنافسية و هذا من خلال النقاط التالية :

-إعادة سياسات صناعية ،تكون أساسا لبرامج الدعم والحث وهذا، طبع بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.

- وضع الآليات الأساسية والتوجيهات التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.

*- **على المستوى القطاعي** : يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها من اجل تدعيم المنافسة بين المؤسسات .

[1] -إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية -دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية ،مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012،ص ص 204-205.

[2] - لزعر علي بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد05,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد05,جوان 2009 ص48.

*- **على المستوى الجزئي:** الهدف منه التنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية ويمكن لدلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب القوة والضعف ومن ثمة اتخاذ مجموع الإجراءات المساعدة على تحسين أداء المؤسسات[1].

ويمكن تلخيص أهم أهداف برنامج التأهيل من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم(2-3): أهداف برنامج التأهيل

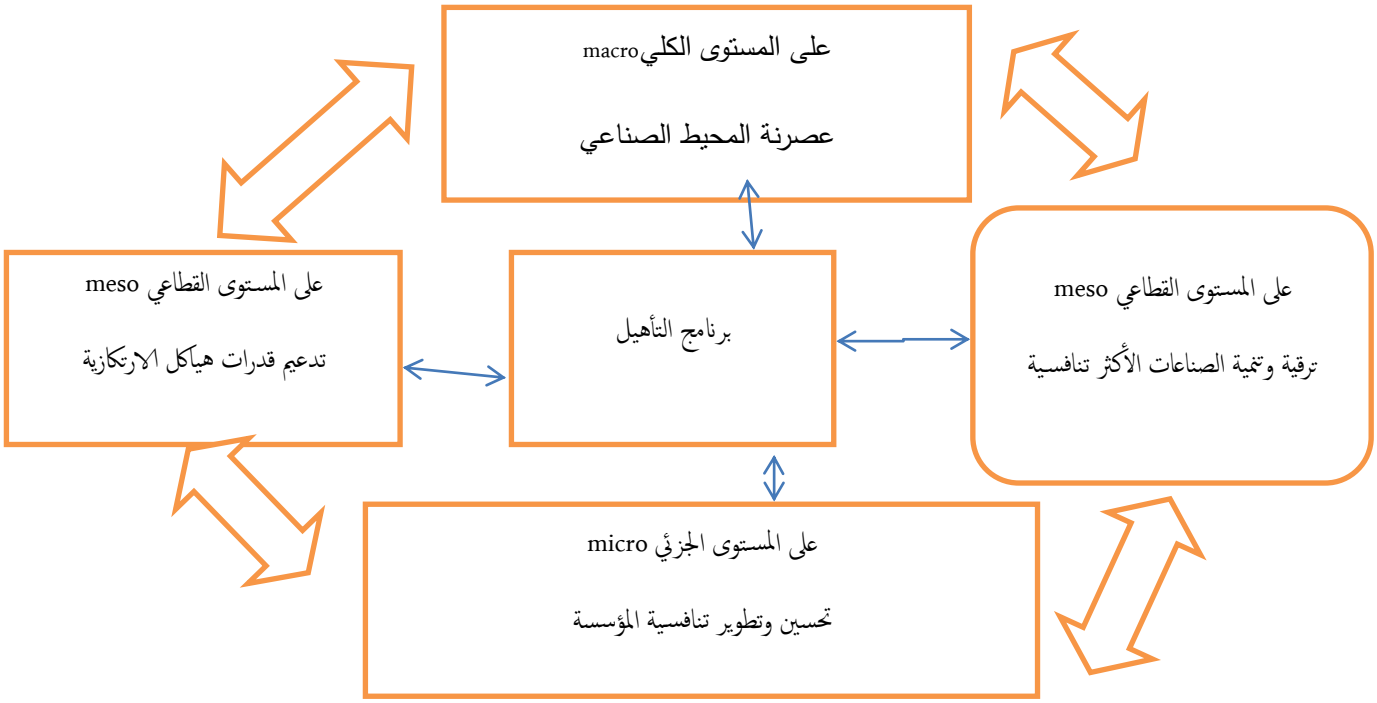

المرجع من إعداد الباحثة اعتمادا على :

Mohamed lamine dhotî (guide méthodologique : restrurationet mise a niveau et competitivite .industrielle) organisation des nation unis pour le dévêle plemes industriel vienne 2002 p 72.

-**الإسراع في الإصلاحات الجبائية:** وهي إحدى الشروط الهامة لنجاح الانفتاح الاقتصادي تحسين عملية التحصيل وعصرنه الادراة الجبائية مع تطبيق حد موسع للرسم على القيمة المضافة على كل القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك يجب إصلاح النظام المالي وتسهيل تمويل المؤسسات وإتمام برامج تطهير المؤسسات الاقتصادية والتحكم في النفقات على مستوى الميزانية على اعتبارات انخفاض الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى وقوع في مشكلات عجز الميزانية.

[1] -الياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014 أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2017ص98.

وأمام الالتزامات الإقليمية للجزائر مع الاتحاد الأوربي في المجال الجمركي والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر بادرت الجزائر إلى القيم بمزيد من الإصلاحات في مجال التعريفة الجمركية الى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة نضيع المنتوج مواد أولية ، منتجات نصف مضخة منتجات نهائية) كما يلي 5% و 15% و30% إضافة إلى الإعفاء وبهذا خفض المعدل من 40 % إلى 30% والغي معدل % 25[1].

-**تطوير القطاع الفلاحي** : انتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم لقطاع الفلاحي وذلك من اجل تحقيق ثلاث إبعاد وهي تحقيق الأمن الغذائي تحسين ورفع المنتوجات الزراعية والمساهمة في الإنتاج العالمي لهدا القطاع ومن اجل تحقيق هذه الأبعاد كان على الدولة إتباع إستراتيجية تمويه فعالة ، وهذا ما حاولت القيام به من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وقدتم انشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2002 يدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي هدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق ، والشراكة مع الاتحاد الأوربي ، وقد تواصلت الإصلاحات سنة 2005 بإنشاء صندوق الوطني لتنمية الاستثمار و أنشئ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي يتكفل بدعم الإنتاج الفلاحي وفي سنة 2008 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي امتد من 2009 إلى 2013 بالرغم من هذه الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها السياسة الزراعية في السنوات الأخيرة إلى أدت الى تحسين كبير في مختلف الأنشطة الزراعية و الصناعة الغذائية وزيادة الاستعمال فيمها مما أدى إلى تحسين الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الهامة إلى جانب تحقيق مستويات جديدة ومتنامية في بعض الأخر وخاصة الحبوب ولكن تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة التطورات الخارجية الأمر الذي تطلب من بالسلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات مستقبلية لاستغلال الإمكانيات المتاحة وزيادة قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة الخارجية [2].

-توسيع نطاق الحكم الراشد في ادارة شؤون الدولة :

[1]. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الباحث العدد 11 جامعة ورقلة ،2012ص 118.

[2]. سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره ص 255.

إن الظفر بالمكاسب التي يوفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة [1]، حيث نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى بتوسيع نطاق حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة ولا يكون هذا إلى بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة للاستقرار السوق مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية فضلا عن وجود مؤسسات مانعة للشرعية كمؤسسات التشريع العدالة القضاء...تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى بمبدأ المسؤولية والمساءلة[2].

2.2.السياسات المرافقة الخارجية:

-الحصول على المزيد من الإعانات المالية :

إن توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سيمكنها من الاستفادة من المساعدات المالية لاسيما تلك المندمجة في إطار برنامج مبدأ كما اشرنا له سابقا إلا أن المبالغ التي منحت للجزائر تبقى ضئيلة وغير كافية مقارنة بتلك المبالغ لتي تحصلت عليها كل من تونس والمغرب في إطار نفس البرنامج لذا على الجزائر المطالبة في هذا الخصوص بالحصول على المزيد من الإعانات المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوربي [3].

-ضرورة استقطاب المزيد من الاستمارات الأجنبية المباشرة :

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتوفير البنية التحتية، (الهياكل القاعدية) حيث إن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها هي المحددة لقدرة المؤسسة على المنافسة باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل والطرق الموانئ المطارات والسكك الحديدة وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج وتدخل ضمن تكاليف الإنتاج وفي هذا الصدد يمكننا ضرب

---

[1] - عمورة جمال ،دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورمتوسطية ،أطروحة دكتورة ،في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006/2005 ص 406.

[2] -سلامة وفاء ،مرجع سبق ذكره ،ص 256.

[3] - شواشي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

مثال حول علاقة النمو السريع، في الناتج المحلي لشرق آسيا بمستويات الاستثمار في البني الأساسية ، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4%من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنى الأساسية أو الهياكل القاعدية وفي المقابل نجد دول شرق آسيا ذات الأداء المرتفع تستثمر مابين 6%إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنى الأساسية آو الهياكل القاعدية وفي المقابل الإجمالي، هذا من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في خلق الميزات المقاربة الحركية عن طريق وضع سياسات صناعية مالية نقدية وتجارية، مميزة أدت إلى تنويع الصادرات .

ومن اجل تحقيق هذا المسعى جلب المزيد من الاستمارات الأجنبية التي تساعد على عطاء الانطلاقة الحقيقة للاقتصاد الوطني ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية الجبائية والمحاسبية كأنظمة الخضوع المعدلات الجبائية الامتيازات، الإعفاءات ..إلخ، ووضعها تحت تطرق المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر).[1]

2. 3.على المستوى الإقليمي : لقد أكدت التجربة مع الاتحاد الاروبي حتى قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة وأهمية تواجد الاقتصاديات المتوسطية العربية والعربية العامة ضمن كتلة اقتصادية واحدة وهي حتمية لا يفرضها التعامل مع الاتحاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبالتالي ضرورة إنعاش مشروع التكامل الاقتصادي العربي . حيث يفترض ، أن تفكر الجزائر في تبني إستراتيجية اندماجية من خلال تنشيط العمل داخل اتحاد المغرب العربي أو منطقة التبادل الحر العربية حتى تكيف سياستها التجارية والمالية مع هذه التحديات الجدية خاصة وان العالم يتجه إلى التكتل اقتصادي سواء على المستوى الجهوي آو الإقليمي وذلك حتى تتمكن من التفاوض من موقع قوة على مصالحها الاقتصادية والمالية.[2]

[1] -عمورة جمال، الإجراءات (السياسات)المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ،على الموقع http// www.asjp.cerist.dz تاريخ الإطلاع : 29/أفريل/2019على الساعة 8:55 ص38.

[2] . سلامة وفاء ،مرجع سبق ذكره ،ص 258.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل العلاقات الأوربية الجزائرية وأيضا تناولنا آثار التفكيك الجمركي في إطار الشراكة على الاقتصاد الجزائري من خلال دراستنا لتطور الصادرات والواردات الجزائرية وتحليل وضعية الميزان التجاري فقد ترتب على اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .حيث شهدت الصادرات إلى الاتحاد الأوربي تراجعا طفيفا مقارنة بين فترة ما قبل الاتفاق .حيث شهد الميزان التجاري تدبدب طلبة الفترة من(2003-2016) ولا كن خلال سنة 2015 و 2016 تحقيقي رصيد سالب للميزان التجاري تظل لتراجع قيمة الصادرات .حيث ساهم اتفاق الشراكة الاوروجزائرية في إطار التفكيك الجمركي المطيق على الواردات من الاتحاد الأوربي تحقيق خسائر معتبرة في الإيرادات العامة للدولة. وأيضا تطرقت إلى معرفة الآليات الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الاوروجزائرية .كضرورة تأهيل القطاع الصناعي ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات .

وبالتالي رغم الجهود المبذولة إلا انه يتعين على الجزائر التحرك والقيام باتخاذ إجراءات كفيلة لإنجاح هذا المسار خلال وضع إستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني وتجنبه للآثار السلبية المحتملة أو على الأقل التقليل منها.

الخاتمة

خاتمة :

نظر لأهمية المبادلات التجارية في تنمية وتطوير الاقتصاد ،سعت الجزائر إلى إبرام اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية مع الاتحاد الأوربي من اجل إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي في أفاق 2020 ضمن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية الذي دخل حيز التنفيد في الفاتح سبتمبر 2005،حيث تجسد هذا الاتفاق علاقة القوي بالضعيف حيث آن الاتحاد الأوربي كتلة اقتصادية مؤهلة تضم عدة بلدان جد متطورة تكنولوجيا ،وتمتلك مؤسسات ذات تنافسية عالية بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وان حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي ومن زاوية أخرى فقد تبين لنا أن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية خلفت عدة نتائج وآثار لاسيما على الاقتصاد الوطني وستتأثر الجزائر من ورائها خسائر مالية كبيرة ضف إلى ذلك سيتأثر القطاع الإنتاجي من هذه الشراكة خاصة مع ضعف عدم خبرة المؤسسات الجزائرية من وجهة وعدم ثقة المستهلك الجزائري في المنتوج المحلي وتفضيله للمنتوج الأجنبي من جهة أخرى.

نتائج البحث :

من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

–لم يكن الاقتصاد الأوربي يهدف من وراء اتفاق الشراكة إلى إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التخلف بل كان هدفه توسيع نفوذه وتبسيط دوره السياسي والتحول إلى قوة عالمية مؤثرة .وضمان آمن بلدانه.

– يعتبر الاتحاد الأوربي هو الشريك الأول للجزائر وذلك في جانبي الصادرات والواردات وبالتالي فإن التفكيك التعريفي في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ومنطقة التبادل الحر سيكون له تأثير كبير على الميزان التجاري للجزائري.

– تعجز الجزائر عن تصدير المنتجات للأسواق الأوروبية وهذا راجع للعديد من الأسباب من بينها ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها.وعدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية.

تشمل اتفاق شراكة العديد من المحاور السياسية الاقتصادية الأمنية والاجتماعية والثقافية واستفادت الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على مساعدات مالية.

– إن نتائج الميزان التجاري تبين انه في فترة الشراكة الاوروجزائرية رصيده شهد تدبدب نظرا لتقلبات أسعار البترول.

– إن إقامة منطقة التبادل الحر والذي ينجر عنه فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوربية الأمر الذي سيؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات وبالتالي يتم تسريح العمال وانتشار البطالة .

اختبار فرضية البحث:

إن تفكيك تعريف الجمركية في إطار الشراكة ، أدى إلى زيادة الصادرات إلى الاتحاد الأوربي وخاصة الصادرات من المحروقات ، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة ، خاصة وان القطاع الصناعي يعرف ركوض وتدهور ، بالمقارنة مع الآلة الصناعية الأوربية السريعة المحققة للجودة في المنتوج وهذا **ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

يعتبر الاتحاد الأوربي هو الشريك الأول للجزائر ، لأنه يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات والواردات ، وبالتالي فمن المحتمل أن يزيد هذا العجز لصالح الاتحاد الأوربي بعد انتهاء مرحلة التفكيك الحقوق الجمركية ، وخاصة إن صادرات الجزائر خارج المحروقات غير قادرة على مواجهة المنتجات الأوربية المتطورة وهذا **ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

–إن عدم التكافؤ بين هذه الشراكة ، يشكل عائقا أمام تفعيل الشراكة وخاصة الطرف الجزائري من خلال الزيادة في عجز الميزان التجاري الجزائري ، بالإضافة إلى خسائر الإيرادات جراء التفكيك التعريفي ومن جهة أخرى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بقيت ضعيف ، هذا ما جعل الطرف الجزائري يطالب بمراجعة بنود الاتفاق (أي مراجعة رزنامة التفكيك لان منطقة التبادل الحر استفادت منها أوربا، بأكثر مما استفادت منها الجزائر)**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

توصيات البحث:

ضرورة قيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية هيكلية ، توفر الشروط اللازمة لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، وتحسين نوعية المنتوج الجزائري مما يمكنه من منافسة المنتجات الأوربية.

–الاستفادة من الفترة الانتقالية المتبقية التي لايزال الانتاج الوطني يتمتع خلالها بالحماية الجمركية لزيادة تنافسية القطاع الصناعي والزراعي لمواجهة مرحلة ما بعد إقامة منطقة التبادل الحر.

– التوجه نحو الشراكة جنوب –جنوب باعتبار الأسواق الإفريقية فرص للتبادل التجاري الأقل تكلفة والأكثر فائدة للاقتصاد الوطني.

– ضرورة تحسين المنتوج الوطني ، فالمستهلك لا يقبل شراء منتوج رديء الجودة يفتقر للمواصفات العالمية ، يجب توفير منتجات منافسة بديلة كثيرة .

الآفاق المستقبلية للبحث :

–نظرا لأهمية موضوع الدراسة فإنه يفتح اثر من باب للبحث والت يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية للدراسة وهي جوانب لم يشملها العمل البحثي المنجز بشكل مفصل وذلك فإن تحتاج إلى دراسة تفصيلية نذكر منها :

– كيف سيكون الإنتاج الجزائري بعد إقامة منطقة التبادل الحر في سنة 2020 ؟ وهل يمكن للمنتجات الوطنية منافسة المنتوجات الأجنبية ؟

– آفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية في إطار الشكل الجديد لها من خلال ما يعرف بسياسة الجوار.

قـــائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أحمد قاسوس ،الاقتصاد الجزائري بمنتديات الثانوية باللغة العربية 2008/12/10.
2. سامر اللقماني، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية المستقبلية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2004.
3. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة ،2008.
4. صلاح زين الدين ،اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة دار النهضة العربية الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،2000.
5. عبد العظيم حمدي، الجات وتحديات أكاديميات السادات للعلوم الإدارية ،القاهرة ،1996 .

الأطروحات والمذكرات :

الأطروحات:

1. أبحري سفيان ،شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي وآثارها على الاقتصاد الوطني ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003/2002 .
2. أسماء سي علي ، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية آفاق ما بعد –2017 –أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف2016 /2017.
3. الياس غفال ،تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خلال فترة (2000–2014) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة2017/2016 .
4. إيراين نوال، التعريفة الجمركية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ،أطروحة دكتوراه ،في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون ،2014/ 2015 .

5. بلاروعلي ،آثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2017/2016 .

6. جمال عمورة ،دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية، أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،2005 /2006.

7. رماش هاجر ،اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر،أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2012/2013.

8. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه،في العلوم الاقتصادية ،فرع التسيير جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2005 /2006.

9. سلامة وفاء ،واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الاورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع اقتصاد المعرفة والعولمة ،جامعة باجي مختارعنابة2016/2015.

10. شواشي فاطمة ،دور الشراكة الاوررجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساته على التنمية ،أطروحة دكتورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم 2017/2016 .

11. مراد خروبي، الشراكة الاورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر أطروحة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية 2015/2014.

مذكرات :

1. إبراهيم بوجلخة ،دراسة تحليلية وتقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية ،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012.

2. آيت حمو مروان، آثار إقامة التبادل الحر الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر 2010/2009 .

3. بوجمعة بلال ،تحليل واقع الاستثمارات الأجنبي المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية– حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة تلمسان 2007/2006.

4. بورحلة ميلود ،إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والأفاق مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع مالية دولية، جامعة تلمسان 2011/2010.

5. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران 2013.

6. بوشريط العربي، تفكيك التعريفة الجمركية وآثارها على الإيرادات العامة في ظل الشراكة الاورومتوسطية حالة الاقتصاد الجزائري من 2005-2010 مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة المدية 2013/2012.

7. حليتم احمد خير الدين ،اثر التفكيك التعريفة في الجمركية في المبادلات التجارية في إطار العلاقة الاورومتوسطية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة2017/2016.

8. زهية بوديار ،آفاق منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع مالية، جامعة تبسة2003 /2004 .

9. زيتوني جودي رشيد ،تقييم اتفاقية الشراكة والاتحاد الأوربي ودور إدارة الجمارك في تطبيقه، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر2017/ 2018 .

10. عبيد كمال ،الشراكة الاوروجزائرية الواقع والآفاق والتحديات ،مذكرات ماجستير العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2003/2012.

11. عثمانة غنية ،مناطق التبادل الحر والتعاون الاقتصادي العربي ،مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر بن عكنون ،2001/2000.

12. فراح صبرينة ،تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي 2011/2010.

13. محمد دحماني ،الأثر المالي لتفكيك التعريفة الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع نقود ومالية ،جامعة الجزائر 2006/2005.

14. ميداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الجزائر – في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي ،مذكرة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006/2005.

15. هويدي عبد الجليل ،انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012.

المجلات والدوريات :

1. خالدي خديجة ،اثر الانفتاح التجاري على اقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،العدد 02 جامعة تلمسان.

2. دربال عبد القادر،و زايري بلقاسم ،تأثير الشراكة الاورومتوسيطة على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 1-2002 .

3. زايري بلقاسم السياسة المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الاوربي والجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفرقيا العدد03 جامعة وهران.

4. زعباط عبد الحميد الشراكة الاورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 01-جامعة الجزائر.

5. سلامة وفاء وشطاب نادية ،اثر اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية على اقتصاد الجزائري مجلة المعارف سنة العاشرة العدد 20 جوان 2016.

6. سليمان ناصر ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ودراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث العدد 01 ،جامعة ورقلة.

7. عبد الله ياسين ،تفعيل الشراكة الشراكة الأوروجزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري مقارنة وصفية تحليلية، مجلة الستائر الاقتصادية العدد 3 -1 مارس 2017 تندوف.

8. -علي لزعر وآخرون ،تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 5 جوان 2009 جامعة محمد بسكرة كلية العلوم الاقتصادية.

9. فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الباحث العدد 11 جامعة ورقلة.

10. قشرو فتيحة ،تقييم اثر التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الاوروجزائرية على الإيرادات العامة لدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06 جامعة لونيس علي بليدة 02

11.كرميش امال ،فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية ،مجلة البحوث السياسية والإدارية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

12.لزعر علي بوعزيز ناصر ،المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،العدد 05 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2009.

13.نصراوي دنيا زاد وآخرون ،مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الاوروجزائرية ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،مجلد 03 العدد 1 جوان 2018 جامعة الوادي.

الملتقيات

1-بوهزة محمد وبن سديرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

2-بشام فاروق ،أهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ،جامعة فرحات عباس الجزائر 09/08 ماي 2004.

3.رقية سليمة ،الشراكة الاوروجزائرية على اقتصاد هل هي نعمة أو نقمة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس سطيف.

4.رقية سليمة ،الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أو نقمة ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائري ومنظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس .

5.زايري بلقاسم، الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة نموذج عنصر الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوربي ،الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد 2002.

6.غراب رزيقة ،وسجار نادية ،محتوى الشراكة الأوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف 13-14 نوفمبر 2006.

7.مهملي الوزناجي ،الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس سطيف.

8.مولدي سليم ،الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على اقتصاد الجزائري ،الملتقى الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم 13 ماي 2013.

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Mohamed lamine dhoui « guidemethod ologique restrurotinet et mise à niveau et competitivte industrielle » orgonion des notion unis pour le deve lo ppement industriel vienne 2002.

مراجع الأنترنت

1- بورغدة حسين وقصاص الطيب ،الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،جامعة فرحات عباس سطيف ،على الموقع : http :www.asjp.cersit .dz تاريخ التصفح 02 مارس 2019.

2-بلقاسم زايدي وعبد القادر دربال ،الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ،على الموقع : http :www asjp.crist.dz تاريخ التصفح 22 مارس 2018.

3- جمال عمورة ،الإجراءات السياسية المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، على الموقع http :www. asjp.crist.dzتاريخ التصفح 29 افريل 2019.

4- رحيم حسين حاجي فاطمة ،إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ،على الموقع : http :www.asjp.crist.djتاريخ التصفح 2019/04/1.

5- صادق بوشنافة، أبعاد الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، على الموقع.www.asjp.crist.dz: http تاريخ التصفح 2019/01/29.

6- عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات ،2005-2016 على الموقع www.asjp .crist .dz: http تاريخ الاطلاع 28-05-2019.

7-ملوك عثمان ،بلال بوجمعة ،مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البيئية ،خلال الفترة 2005-2014 على الموقع :www.asjp.crist .dz: http تاريخ الاطلاع 22-03-2018.

8- ليليا بن منصور الجذور، التاريخية لشراكة الأورومتوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الموقع : www.asjp.crist.dz: http تاريخ التصفح 2019/01/29.

-Banque d'algérien évolution économique et monétaire en Algérie rapports(2001-2017)